الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة العربية وآدابها

مطبوعة من أجل التأهيل الجامعي

محاضرات في أصول النحو

مقدمة لطلبة السنة الثانية ليسانس تخصص لسانيات عامة(ل م د)

إعداد د/ عبد الحق سوداني

دكتوراه في لسانيات الخطاب

السنة الجامعية:2017/2016

مقدمة:

أصول النحو علم محدد المبادئ والأهداف والإجراءات يدرس المدونة العربية من حيث الشروط والصحة والتجدد بهدف صحة النحو العربي.

وأصول النحو بنيت أدلته على السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال فمنها ما يتصل بالنقل ومنها مايستنبط بالعقل، لأن ذلك يجعل المجال المنهجي والمعرفي مفتوحا تجاه مواكبة اللغة للجديد المستجد.

وهو معرفة عبر تخصصية أي أنه عابر لكثير من العلوم والمعارف يستجلب الكثير من المفاهيم المنتظمة علة أصول معرفية ومنهجية مشكلة أصول النحو إذ أنه جهاز مفاهيمي مختلط من أصول الفقه، وعلم الحديث، وعلم الكلام، والمنطق وعلم النحو.

وقد كان لابن جني (391ه) وابن الأنباري (577ه) والسيوطي (911ه) أداءً تأسيسيا لهذا العلم عندما شعروا بضرورته فحددوا مفاهيمه الكلية وقد كانت إسهاماتهم تبني هذا العلم من حيث الموضوع والمنهج.

وهذا البحث الذي بين أيدينا يشتمل على أربع عشرة محاضرة، تعرضت في كل محاضرة إلى مفهوم من مفاهيم أصول النحو وهي:

المحاضرة الأولى: مدخل إلى النحو وأصول النحو المصطلح والمفهوم.

المحاضرة الثانية: النشأة والمرجعيات.

المحاضرة الثالثة: أصول النحو، التأليف ورواده ابن جني، وابن الأنباري والسيوطي.

المحاضرة الرابعة: السماع مفهومه وشروطه .

المحاضرة الخامسة: السماع ومصادره القرآن الكريم والحديث الشريف.

المحاضرة السادسة: السماع ومصادره كلام العرب (الشعر، النثر).

المحاضرة السابعة: القياس النحوي وأركانه، المقيس والمقيس عليه.

المحاضرة الثامنة: القياس النحوي وأركانه، العلة والحكم.

المحاضرة التاسعة: استصحاب الحال وموقف القدامى والمحدثين.

المحاضرة العاشرة: الإجماع وأنواعه (إجماع الفقهاء والأصوليين، إجماع النحاة).

المحاضرة الحادية عشر: ظاهرة الإعراب.

المحاضرة الإثنتا عشر: الأصل والفرع، أصل الوضع، أصل القاعدة، العدول عن الأصل.

المحاضرة الثالثة عشر: الاجتهاد وموقف العلماء.

المحاضرة الرابعة عشر: نظرية العامل.

اعتمدت في هذا البحث على أهم مصادر الموضوع كالخصائص لابن جني والإغراب في جدول الإعراب لابن الأنباري، والاقتراح للسيوطي إلى جانب بعض المراجع الحديثة.

وفي الأخير خلصت على استنتاجات كانت نتيجة للبحث.

المحاضرة الأولى: مدخل إلى النحو وأصول النحو

المصطلح والمفهوم

مقدمة: يعد النحو علم أساسي من علوم العربية يهدف للحفاظ على اللغة من الخطأ واللحن، كما أن في تعلمه استقامة للسان وفصاحة للكلام، أما أصول النحو فهي أدلة النحو التي تتأسس على أساسها القاعدة النحوية لكي يبقى النحو محافظا على المنوال الصحيح القائم على الشاهد اللغوي.

1- النحو:

1-1- عوامل نشأة النحو: تعود أسباب نشأة النحو إلى :

- العامل الديني: "ترجع العوامل الدينية إلى الحرص الشديد على أداء نصوص الذكر الحكيم أداء فصيحا سليما إلى أبعد حدود السلامة والفصاحة وخاصة بعد أن أخذ النحو يشيع على الألسنة وكان قد أخذ في الظهور منذ حياة الرسول صلى الله عليه وسلم، وكلما تقدمنا منحدرين مع الزمن اتسع شيوعه مع الألسنة وخاصة بعد تعريب الشعوب المغلوبة التي كانت تحتفظ ألسنتها بكثير من عاداتها اللغوية مما فسح للتحريف في عربيتهم التي كانوا ينطقون بها كما فسح للحن وشيوعه، ونفس نازلة العرب في الأمصار الإسلامية أخذت سلائقهم تضعف لبعدهم عن ينابيع اللغة الفصيحة حتى عند بلغائهم وخطبائهم المفوهين"[1].

- العامل القومي: يعتز العرب بلغتهم اعتزازا كبيرا وخاصة بعد ظهور الإسلام "وهو اعتزاز جعلهم يخشون عليها من الفساد حين امتزجوا بالأعاجم مما جعلهم يحرصون على رسم أوضاعها خوفا عليها من الفناء والذوبان في اللغات الأعجمية. وبجانب ذلك هناك بواعث اجتماعية ترجع إلى أن الشعوب المستعربة أحست الحاجة الشديدة لمن رسم لها

[1]- شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، ط1، القاهرة، ص11. انظر السعيد شنوقة، في أصول النحو العربي، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة ، ط1، 2008، ص39

أوضاع العربية في إعرابها وتصريفها حتى تتمثلها تمثلا مستقيما وتتقن النطق بأساليبها نطقا سليما وكل ذلك معناه أن بواعث دفعت دفعا إلى التفكير في وضع النحو[2]".

1-2- تعريفه لغة:

قال ابن منظور في لسان العرب: "النحو القصد والطريق يكون ظرفا ويكون اسما، نحاه ينحوه وينحاه والجمع أنحاه ونحو قال سيبويه: شبهوها بعتو وهذا قليل، وفي بعض كلام العرب إنكم لتنظرون في نحو كثيرة أي في ضروب من النحو شبهها بعتو ويقال نحوت نحوك أي قصدت قصدك، وجاء في التهذيب أن أبا الأسود الدولي وضع وجوه العربية وقال الناس: انحو نحوه فسمي نحوا"[3]. ومن ثم اتخذ علم النحو مصطلحه من هذا التوجيه وبدأت أسسه ومبادئه ترسى، وتحدد معالمه وموضوعه من أجل هدف سام وهو الحفاظ على القرآن الكريم واللغة العربية.

1-3- تعريفه اصطلاحا:

يعرفه ابن جني بأن: "النحو هو انتحاء سمت لكلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتصغير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شد بعضهم عنها رد بها إليها، وهو الأصل مصدر شائع أي: نحوت نحوا كقولك قصدت قصدا ثم خص بها انتحاء هذا القبيل من العلم، وقد استعملته العرب ظرفا واصله المصدر.

أنشد أبو الحسن:

ترمي الأماعيز بمجمرات ////////// بأرجل روح مجنبات

يحدو بها كل فتى هيــات ////////// وهن نحو البيت عامدات"[4]

---

[2]- المرجع السابق ص12.

[3]- ابن منظور، لسان العرب، تح خالد رشيد القاضي، دار ادسوفت، ط1، 2006، المغرب، مادة ن ح و.

[4] - ابن جني، الخصائص، ج1، تح محمد علي النجار، دار الهدى، ط1، بيروت، ص34.

فالنحو عند ابن جني يمثل طريقة وإجراء في كيفية التعامل مع الظواهر التركيبية لكي يحصل المعنى الصحيح على ما كانت عليه العرب في تصرفها في الكلام، كما أن الأعجمي يتعلم العربية على هذا المنوال لكي يكون كلامه عربيا.

وقد أورد السيوطي تعريفا للنحو لصاحب المستوفى على أن "النحو صناعة علمية ينظر لها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم لتعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى"[5]، ففي هذا التعريف حد النحو على أنه صناعة، وقد "عرف النحاة الصناعة بأنها العلم الحاصل بالتمرن، أي أنه قواعد مقررة وأدلة وجد العالم بها أولا. وعرفها كذلك بأنها "ملكة حاصلة بالتمرن"[6]. فالصناعة تحصل بالاستعمال اللغوي، وعلاقة ذلك بالقواعد النحوية الصحيحة، كما أن النحو يؤدي إلى البناء اللغوي الصحيح للجملة أو القول فينتج لنا بعد ذلك معنى صحيحا ومقبولا لأن الهدف من الصحة النحوية هي خلق المعنى السليم.

والنحو ضروري لتعلم اللغة العربية والحفاظ عليها والحفاظ على القرآن الكريم يقول الزجاجي: "الفائدة فيه الوصول إلى التكلم بكلام العرب على الحقيقة صوابا غير مبدل ولا مغير. وتقديم كتاب الله تعالى الذي هو أصل الدين والدنيا المعتمد ومعرفة أخبار النبي صلى الله عليه وسلم وإقامة معانيها على الحقيقة لأنه لا تفهم معانيها على صحة إلا بتوفيتها حقوقها من الإعراب"[7].

فالفائدة من تعلم النحو أكيدة وقائمة من التكلم على المنوال العربي الصحيح وسلامة اللسان من اللحن والحفاظ على استمرارية اللغة وتجددها عن طريق القياس باعتباره آلية نحوية في توليد الكلمات والجمل والمعاني الجديدة على ضوء الاستعمال اللغوي وإفرازات العصر من المفردات الجديدة والمعاني المتولدة عنها، فالنحو يولد التركيب السليم والمعنى المقبول.

---

[5]- السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تح محمد حسن، دار الكتب العلمية، 1998، ص30.
[6]- تمام حسان، الأصول، دار الكتب، 2000، ص15.
[7]- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح مازن مبارك، دار النفائس، ط3، 1979، بيروت، ص95.

يتسم النحو العربي "بالموضوعية إذ أن النحاة قد بنوا النحو على مسموع من كلام العرب، فكان لهم انتقاء في الزمان والمكان فكان ذلك منهم استقراء ناقصا وهو مطلب العلم المضبوط، أما العنصر الثاني للموضوعية فهو الضبط فقد كان يبدو في مظهرين المظهر الأول أنهم كانوا يردون قواعدهم إلا ما تقوله العرب أما المظهر الثاني فهي الضوابط التي أنشأوها، كما يتسم النحو العربي بالشمول وإن كان العنصر الأول من الشمول فإنها هي التي يسميها النحاة القياس، ومعناه نفسه هو ما يفهم من القياس نفسه هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، أي أن النتائج النحوية يتحتم انطباقها على غير المنقول. كما يتسم النحو بالتماسك أي أنه نظام تتشابك فيه العلاقات النحوية حتى يصبح بهذا التشابك بنية جامعة مانعة، كما أنه يتسم بالاقتصاد وله مظهران، أولهما الاستغناء بالكلام عن الأصناف دون الكلام عن المصنفات، أما المظهر الثاني فهو التقعيد وهو بدوره استغناء بالكلام في الحكم الشامل وهو القاعدة عن الكلام في أحكام المفردات، فالنحو صناعة علمية يعرف بها أحوال كلام العرب من جهة ما يصح وما يفسد في التأليف ليعرف الصحيح من الفاسد"[8].

وتتمثل "وظيفة النحو عند النحاة القدامى في معرفة تأليف الكلام العربي كما نطق به الفصحاء من العرب سواء تعلق بهيئة تأليفه الجملة من ناحية التقديم والتأخير، والحذف والإضمار، والفصل والوصل أم تعلق بمعرفة أجزائه التي ائتلف منها من ناحية الإعراب والبناء والتعريف والتنكير، والتأنيث والتذكير وأمثالها ما عزف عنها النحاة المتأخرين واستأثر بها البلاغيون فيها يسمونه بـ(علم المعاني).

مما قدمنا نستخلص أن هناك نوعين من النحو نحو أبدعه النحاة الأوائل، ونحو من إنتاج النحاة المتأخرين يختلفان كل الاختلاف وإن تطابقت المصطلحات إلا أن مفهومها يختلف وقد أشرنا إلى ذلك بالتفصيل في كتابنا "المصطلحات بين الفقهاء والنحاة" وألمحنا لمحة خفيفة في كتابنا "الأخفش الأوسط وآراؤه النحوية". والآن فما الفرق بين النحويين.

[8]- تمام حسان، الأصول، ص57.

وفيما يخص النحو العربي الأصيل ونحو المتأخرين من النحاة العرب يقول الأستاذ العلامة عبد الرحمن الحاج صالح في هذا الموضوع: "نعني بالنحو العربي الأصيل النحو الذي طوره وأنضجه الخليل بن أحمد مع بعض زملائه وأتباعه وخاصة سيبويه، وأكثره مبني على مفاهيم منطقية رياضية، أما ما صار إليه بعد القرن الرابع فهو أقل قيمة بكثير مما كان [وذلك لعدة أسباب]:

(أ)- لأن المنطق اليوناني (أي منطق أرسطو) كان قد غزا الفكر العربي، وكان ذلك بالنسبة النحو ابتداء من عهد البغداديين (ابن السراج وابن كيسان وغيرهما ممن تأثروا بهذا المنطق وهذا لم يحصل قط في زمن الخليل وسيبويه خلافا لما يعتقده البعض"[9] وقد أولع العرب بمفاهيم أرسطو فالتبس على الكثير من الناس المفهوم العربي الأصيل.

(ب)- "التحول الذي أصاب العلوم الإسلامية وخاصة النحو، فقد صار ابتداء من القرن السادس عبارة عن سكولاستيك أي دراسات مدرسانية، الغاية منها التعليم مع الجدل العقيم. وكل ما ظهر بعد ذلك فهو تقليد لا للفترة الأولى الخلاقة بل لمؤسسي المدرسانية النحوية كابن مالك وشراحه"[10].

2- أصول النحو:

2-1- تعريفه لغة واصطلاحا: قال ابن منظور: "الأصل أساس الشيء وجمعه أصول ورجل أصيل ثابت الرأي عاقل ويقال مجد أصيل ورأي أصيل"[11].واستعمل ابن جني الأصلية موضع التأصل فقال: "الألف وأن كانت في أكثر أحوالها بدلا أو زائدة فإنها أن كانت بدلا من أصل جرت في الأصلية مجراه وهذا لم تنطق به العرب انما هو شيء استعملته الأوائل في بعض كلامها، وأصل الشيء صار ذا أصل قال أمية الهذلي: "وما الشغل إلا أنني متهيب لعرضك ما لم تجعل الشيء يأصل"[12]

[9]- عبد الرحمن الحاج صالح، النحو العربي ومنطق أرسطو، مجلة كلية الآداب، الجزائر العدد الأول ، ص 6
[10]- التواتي بن تواتي،محاضرات في أصول النحو، دار الوعي، 2008، ص26.
[11]- ابن منظور، لسان العرب، مادة أ ص ل.
[12]- ابن جني، الخصائص، ج2، ص 56

تعريفه اصطلاحا: يعرف ابن الأنباري أصول النحو بأنه" أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملته وتفصيله. والفائدة من هذه الأصول هي التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع من حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل، فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب ولا ينفك غالبا من ارتياب"[13]. ففي هذا التعريف يحدد ابن الأنباري أصول النحو بأنها أدلة النحو متخذا علما مشابها وهو علم أصول الفقه الذي له أصوله وهي أدلته، كما أن أصول النحو يتطلب الاجتهاد المعرفي واللغوي مع الحجة في إثبات الحكم.

كما يبين ابن الأنباري" التأثير الذي حصل العلمين، وهو أن أصول النحو علم نشأ متأخرا نسبيا ومتأثرا بما هو في بيئة الفقهاء، ويمكن أن نستنتج نتيجة أولى وهي أن النحو العربي نحو عملي في نشأته انطلق من النصوص العملية وليس من الأحكام المجردة ثم انعكس أمره"[14].

ويعرف السيوطي أصول النحو بأنه: "علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل .

-"فعلم" أي صناعة فلا يرد ما أورد على التعبير في حد أصول الفقه من كونه يلزم عليه فقده إذا فقد العالم به، لأنه صناعة مدونة مقررة وجد العالم بها أم لا.

- وقولي"أدلة النحو": يخرج كل صناعة سواه النحو وسوى النحو، وأدلة النحو الغالبة هي أربعة.

- وقولي الإجمالية: احتراز من البحث في التفصيلية كالبحث من دليل خاص بجواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار وبجواز الإضمار قبل الذكر في باب الفاعل وباب المفعول به وبجواز مجئ الحال من المبتدأ وبجواز مجئ التمييز مؤكدا ونحو ذلك فهذه وظيفة علم النحو لا أصوله.

---

[13]- ابن الأنبا ري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تح سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط2، بيروت، ص80.
[14]- محمد خان، أصول النحو العربي، منشورات مخبر اللسانيات، 2012، ص14.

- وقولي من حيث هي أدلته: بيان لجهة البحث عنها أي البحث عن القرآن بأنه حجة في النحو لأنه فصيح الكلام سواء كان متواترا أم آحادا، ومن السنة كذلك بشرطها الآتي وعن كلام من يوثق بعربيته وعن اجتماع أهل البلدين كذلك، أي أن كلا مما ذكر بجواز الاحتجاج به دون غيره، وعن القياس وما يجوز من العلل فيه وما لا يجوز.

- وقولي حال المستدل: أي المستنبط المسائل من الأدلة المذكورة، أي صفاته وما يتبع ذلك من صفة المقلد والسائل"[15].

"ومما لا شك فيه أن ها النص صريح في أن أصول النحو علم استدلالي يبحث في كيفية استنباط الأحكام والأدلة التي تعضدها فهو منهج للكشف عن الأدلة"[16].

إن تعريف السيوطي يعبر على النضج المعرفي والمنهجي بعلم أصول النحو، بحيث أنه أظهر المعالم الكبرى للعلم تعريفا ومفهوما وإجراء.

2-2- أقسام الأدلة: أقسام أدلة النحو أربعة وهي:

(1) "نقل: والمقصود منه الأدلة النقلية (القرآن الكريم وقراءاته والحديث الشريف وكلام العرب شعرا ونثرا)
(2) قياس: وهو حمل فرع على الأصل لعلة جامعة بينهما بإعطاء المقيس حكم المقيس عليه.
(3) استصحاب حال: والمراد به استصحاب حال الأصل مثل استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب والأصل في الأفعال البناء"[17].
(4) "الإجماع: أن يجمع أهل العربية على أن علة هذا الحكم كذا"[18].

[15] - السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص13.
[16]- محمد خان، أصول النحو العربي، ص15.
[17]- السعيد شنوقة، في أصول النحو العربي، المكتبة الأزهرية للتراث، ط1،2008 ، ص 174
[18]- المرجع نفسه ، ص172.

المحاضرة الثانية: أصول النحو، النشأة والمرجعيات.

مقدمة: لم ينشأ علم أصول النحو بمعزل عن العلوم والمعارف التي ظهرت عند العرب في القرن الرابع هجري، بل إنه تأثر تأثرا كبيرا بأصولها المعرفية وبنيتها الثقافية حتى استقام علما خاصا ومستقلا.

"إن الأصول علم من العلوم التي نشأت في أوج الحضارة العربية الإسلامية، وكانت تهدف إلى وضع القوانين التي تكون أساسا لاستنباط الأحكام التي تتجدد بتجدد الأحداث حسب تطور الزمان، ولهذا كان من الضروري على كل مقرر لحكم من الأحكام أن يكون على دراية كافية بطرائق الاستنباط والاحتجاج والأدلة لما يراد الحكم فيه"[1].

1- نشأة أصول النحو: نشأ أصول النحو كإرهاصات أولية "في مطلع القرن الرابع هجري الذي كان فيه أول مؤلف مشهور يتناول "الأصول في النحو" لابن السراج (316هـ) وما ضمنه كتاب الخصائص لابن جني (392هـ) من أبحاث في الأصول وما ذكره ابن الأنباري (577هـ) في رسالتيه المختصرتين، الأولى: الإغراب في جدول الإعراب. والثانية: لمع الأدلة في أصول النحو. قدما فيها آراء مهمة محددة كانت سندا أو مرجعا للسيوطي (911هـ) في مصنفه "الاقتراح في علم أصول النحو"، فالآراء المبسوطة في هذه المصادر القيمة لأصول النحو استخلصها أصحابها من استقراء المسائل والجزئيات والآراء التي كانت لعلماء النحو الذين سبقوهم وعاصروهم، وعلى هذا الأساس كانت الأصول النحوية التي بحثها هؤلاء العلماء في مؤلفاتهم المذكورة إنما نتيجة ذلك الاستقراء بقدر ما صرفهم إليه نظرهم واجتهادهم وفهمهم"[2]

فابن السراج (316هـ) هو أحد أئمة النحو المشهورين وكان يتمتع بشخصيته الفذة وفكره المستقل ويتسم بـ:

---

[1]- محمد خان، أصول النحو العربي، ص13.
[2]- السعيد شنوقة، في أصول النحو العربي، ص11.

1-" أنه أضاف إلى ثقافته النحوية اهتمامه بالمنطق والموسيقى.

2- أنه على الرغم من انتمائه إلى المذهب البصري عول على مسائل الأخفش والكوفيين وخالف أصول البصريين.

3- بالإضافة إلى ذلك كله عرف ابن السراج بتشدده في القياس ومجاهراته بوجوب إهمال القياس والنوادر فقد كان يقول: "اعلم أنه ربما شد من بابه فينبغي أن تعلم أن القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي شد عنه وهذا مستعمل في جميع العلوم ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم"[1].

كما أن البحوث الأصولية التي وردت في الخصائص كثيرة، وغالب أبوابه عبارة عن قواعد عامة عالج المصنف ضمنها كثيرا من الجزئيات النحوية، ولعل أشد الأبواب

التصاقا بمباحث أصول النحو هي تلك الأبواب التي تناول فيها ابن جني موضوعات "العلة والقياس والسماع والدور والتسلل والاستحسان والإجماع وتركيب اللغات وتدريج اللغة وحمل الشيء على الشيء، والحمل أحسن القبيحين وتعارض السماع والقياس وتركيب المذاهب واختلاف اللغات"[2]. وبهذا أسس ابن جني لعلم أصول النحو بمجموعة من المفاهيم الأساسية كجهاز مفاهيمي مترابط يعطي للعلم خصوصية عن باقي العلوم والمعارف الأخرى.

أما ابن الأنباري (577هـ) فقد عد نفسه مؤسس لعلم أصول النحو في قوله:" إن جماعته من أهل الفضل والاستبصار سألوني بعد ابتكار كتاب"الإنصاف في مسائل الخلاف" وكتاب "الإغراب في الإعراب" أن أعزز لهم بكتاب ثالث في الابتكار يشمل على علم أصول النحو". وقال في موضع آخر: "وإن علوم الآداب ثمانية: النحو واللغة والتصريف والعروض وصنعة الشعر وأخبار العرب وأنسابهم وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين هما علم الجدل في النحو وعلم أصول النحو"[3]، وبذلك يصرح ابن الأنباري بالعلم على أنه علم

---

[1]- التواتي بن تواتي، محاضرات في أصول النحو، ص47.
[2]- ابن جني ، الخصائص، ج1 ، ص9
[3]- ابن الأنباري، الإغراب في جمل الإعراب، ص7.

مستقل على علم النحو وعلم الجدل في النحو وهذا فيه بعد نظر وتفريق بين الأشياء والظواهر.

أما السيوطي فقد استطاع أن يجعل من علم أصول النحو علما قائما بذاته له حدوده ومفاهيمه الواضحة وأبوابه المتميزة عن باقي العلوم والمعارف.

ففي تعريفه الذي أخذناه سابقا: أصول النحو علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل"[1] فيتميز بالدقة والعمق والشمول في تحديد العلم وموضوعه وشروطه، ولهذا عد السيوطي هو من أكمل على يديه أركان العلم بأكملها.

2- المرجعيات: أصول النحو علم نشأ في بيئة الأصوليين بالأساس لأن "مصطلح الأصول قديم في تراثنا الثقافي ظهر في بيئة الفقهاء قبل بيئة النحاة التي عرفته في القرن الرابع الهجري. والمشهور أن هذه العبارة استعملت للدلالة على مجموعة مصادر التشريع الإسلامي، وكيفية استقرار نصوصها واستنباط الأحكام منها ومشروعية العمل بها وبهذا يبين لنا أنها تدل على منهج عند الفقهاء"[2].

و يقر النحاة أنهم أخذوا في أصولهم من أصول الفقه يقول ابن جني : "ينتزع أصحابنا العلل (من كتب محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة) لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق" بل انه هو نفسه يعقد بابا في الخصائص يثبت فيه "إن علل جل النحويين وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين أقرب غلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس...الخ"[3]

---

[1]-السيوطي، الاقتراح، ص27.
[2]- محمد خان، أصول النحو العربي ، ص13.
[3]- - ابن جني، الخصائص، ج2، ص151

هذا في المائة الرابعة واستمر الحال بعده فهذا كمال الدين بن الأنباري من أهل المائة السادسة يضع كتابه (لمع الأدلة) ليكون للنحو بمثابة (علم الأصول) للفقه عقد فيه فصول عدة للقياس وأنواعه كما كان فعل علماء الفقه وأصوله ثم جاء السيوطي في المائة العاشرة يؤلف كتاب الاقتراح ويذكر أنه بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه... ورتبته على نحو أصول الفقه في الأبواب والفصول والتراجم وقد ذكر ابن الأنباري أنه الأحق بعلوم الأدب علمين وضعناهما علم الجدل في النحو وعلم أصول النحو فيعرف به القياس وتركيبه وأقسامه من قياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد إلى غير ذلك على حد أصول الفقه فان بينهما من المناسبة مالا خفاء به لأن النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من منقول"[1].

فالأصول مصطلح يشتمل على مجموعة المفاهيم والنصوص الصحيحة التي تكون مرجعا لعمل الفقيه أو الباحث "فالفقيه عند يحدثك عن الأصول أنما يحدثك عن النصوص وأولية

أحدهما عن الآخر فهي المنهجية التي بمقتضاها يكون استنباط الأحكام الشرعية، قال أحد

الدارسين إن علم أصول النحو هو المنهج المنظم للتفكير الفقهي في التشريع الإسلامي، ويتناول الأساسيات التي تقوم عليها الأحكام الشرعية"[2].

فهناك الكثير من المصطلحات الأساسية نقلت من الفقهاء والأصوليين إلى علم أصول النحو بألفاظها ومعانيها ووظائفها "فالباحث يقف في سياق تأثير أصول الفقه في أصول النحو على أن القياس في الإعراب أو في مسائل العلل هو نفسه القياس في أصول الفقه لأن نشأته سبقت نشأة النحو حيث دلت مؤلفات عديدة لأصول الفقه على أن هذا العلم بدأ في عهد الصحابة. فعرفت يومئذ طرق الاستنتاج الفقهية والمناهج المتبعة لاستنباط الأحكام الشرعية، كما تدل على الاستنباط في عهد التابعين لكثرة الحوادث والعكوف على الفتوى"[3].

---

[1] - سعيد الافغاني. في أصول النحو. ص100.
[2]- محمد خان، أصول النحو العربي، ص13.
[3]- السعيد شنوقة، في أصول النحو العربي، ص13.

وابن جني نفسه الذي بدأت إرهاصات العلم على يديه يظهر مدى تأثره بعلم أصول الفقه فقال: "لم نر أحد من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام وأصول الفقه، فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه إلا حرفا أو حرفين في أوله، وقد تعلق عليه به وسنقول في معناه على أن أبا الحسن(الأخفش الأوسط) قد كان صنف في شيء من المقاييس كتيبا إذا أنت قرنته بكتابنا هذا علمت بذاك أنا نبنا عنه فيه وكفيناه كلفة التعجب به وكفأناه على لطيف ما أولاناه من علومه المسوقة إلينا المفيضة ماء البشر علينا حتى دعا ذلك أقواما نزرت من معرفة حقائق هذا العلم حظوظهم وتأخرت عن إدراكه أقدامهم إلى الطعن عليه والقدح في احتجاجاته وعلله"[1]. فأصول النحو قد اتخذ الأصول المعرفية والفكرية والمنهجية نفسها لأصول الفقه ومن ثمة تبنى الوسائل والآليات نفسها في التحليل والمقاربة والاستنتاج إلا أن الاختلاف يقع في الموضوع والنصوص ومن ثم في الأحكام.

كما أن ابن الأنباري يعد من علماء اللغة المتأثرين بعلم أصول الفقه وخاصة في تعريفه لأصول النحو فقال: "أصول النحو أدلة النحو التي تنوعت عنها صلته وتفصيله وفائدته التعويل على إثبات الحكم"[2]. وهذا تأثير واضح لعلم أصول الفقه في أصول النحو وخاصة

عندما تأتي الشهادة من المؤسسين لهذا العلم فإن ذلك إقرار بوحدة المفهوم والإجراء لكليهما، وأن الأسبق هو المرجع واللاحق هو المنتخل له.

"لقد وازن الأنباري بين مادتي أصول الفقه وأصول النحو وكشف الارتباط القوي بينهما وان أصول سابقة على مادة أصول النحو وبأن علماء النحو استعملوا بما هو شائع لدى علماء أصول الفقه لينظروا من خلالها في توضيح أصول النحو وتدقيقها، وبهذا نفهم أن أصول النحو تشبه أصول الفقه وموضوعة على غرارها.

ويظهر تأثر أصول النحو بأصول الفقه فيما ذكره في كتابه: "الإنصاف في مساءل الخلاف" الذي صنفه على غرار كتب الأصول لأنه قال في مقدمته: "... وبعد فإن جماعة

---

[1]- ابن جني، الخصائص، ج1، ص2.
[2]- ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص45.

من الفقهاء المتأدبين والأدباء المتفقهين والمشتغلين على بعلم العربية بالمدرسة النظامية -عمر الله مبانيها ورحم الله بانيها- سألوني إن الخص لهم كتابا لطيفا يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة على تريب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة." وأنت تجده يذكر في مقدمة كتابه "لمع الأدلة في أصول النحو" بما يلمح إلى إن علم الجدل في النحو وعلم أصول النحو يعرف بهما موضوع القياس مثلا وتركيبه وأقسامه: من قياس العلة –وقياس الشبه- وقياس الطرد إلى غيرهما من الأدلة النحوية موضوعة على حد أصول الفقه لأنهما يتشابهان، وتكمن المشابهة في أن النحو معقول من منقول وبمعنى آخر عملي النشأة استقرئت أصوله واستنبطت من النصوص المتداولة المستعملة البعيدة عن الأحكام المجردة. وكذلك الفقه معقول من منقول"[1].

ومن المصطلحات الفقهية التي نقلت من أصول الفقه إلى أصول النحو:

1- "النسخ: أخذ النحاة هذا المصطلح من علماء أصول الفقه، وهو مستمد من القرآن الكريم .

في قوله:" ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها" البقرة 106، نقله النحاة عنهم لما رأوه من تطابق في المعنيين الفقهي والنحوي.

2- التعليق: أخد النحاة هذا المعنى الاصطلاحي في باب أفعال القلوب فالعامل يكون موجودا إلا أنه لا يؤثر في معموله، كالذي يبطل عمل ظن وأخواتها في اللفظ دون التقدير لاعتراض الذي له صدر الكلام بينهما وبين معموليها.

3- الكفاية: بمعنى الضمير عند نحاة الكوفة، أخذ من الفقهاء والذين استعملوه مقابل الصريح الذي ينكشف المراد منه في نفسه لفظا مستعملا، والكناية لفظ استتر المراد منه في نفسه.

4- الابتداء: أخذ من الفقهاء لأنه من مصطلحاتهم ويقابل الوقف.

[1]- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص 13.

5- المندوب: وهو الاسم المتفجع عليه عند النحاة أو يتحزن لأجله باللفظين(يا/و/وا) الأولى مشتركة بين النداء والندبة والثانية مختصة بالندبة.

6- استصحاب الحال: من مصطلحات أصول الفقه ظهر هذا المصطلح في النحو لدى ابن جني (ت392هـ) وذلك في باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول مالم يدع داع إلى الترك والتحول"[1].

إن أصول النحو علم نشأ على منوال أصول الفقه فأتخذ نفس الجهاز المفاهيمي في التحليل والمقاربة، كما أنه أخذ من علوم أخرى لها علاقة بأصول الفقه وخاصة علم الحديث، فهناك الكثير من المصطلحات الحديثية المبثوثة في الجهاز المفاهيمي النحوي كالتواتر والآحاد والسند ومفهوم العدل وغيرها مما أعطى لعلم أصول النحو الشروط الموضوعية لصحة النصوص المعتمد عليها في بناء الأحكام.

[1]- السعيد شنوقة، في أصول النحو العربي، ص18

المحاضرة الثالثة: أصول النحو: التأليف ورواده.

ابن جني، ابن الأنباري، السيوطي.

مقدمة: يعد ابن جني وابن الأنباري والسيوطي المؤسسين الحقيقيين لعلم أصول النحو، فإسهاماتهم اتخذت منحى تراكميا، فكل واحد منهم أرسى مفاهيم وتصورات حول العلم حتى اكتمل بنيانه.

1- ابن جني: يعد ابن جني(ت392هـ) المؤسس الحقيقي لعلم أصول النحو عندما ذكر أدلة النحو بأنها "ثلاثة السماع والإجماع والقياس"[1] وهذا التحديد بمثابة تأسيس مفاهيم أولية لعلم جديد كانت بداياته "أن ابن جني قد تنبه إلى أمر هام وهو حاجة النحو والنحاة إلى كتاب في الأصول مثلما هو الشأن للفقه، وإذا كان النحاة الأوائل من أعلام المصرين (البصرة والكوفة) لم يعنوا بمثل هذه الدراسات لأسباب نراها مقنعة، إذ كانوا في مرحلة التنظير واستنباط القواعد العامة للنحو، فألزم نفسه على وضع كتاب يعالج هذه المسائل الأصولية فجاء كتاب الخصائص زاخرا بالقواعد الأصولية متأثرا بما سبقه من علماء أصول الفقه :"يبدو أن ابن جني هو أول من نص على العلة الوثيقة بين علل النحويين وعلل المتفقهين، فذكر أن النحويين قد انتزعوا عللهم من كتب محمد بن حسن الشيباني المتوفي (ت189هـ)، وهو أول من عقد الصلة بين علل النحويين- وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين- أقرب إلى عمل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين وذلك إنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس وليس كذلك حديث علل الفقه"[2].

يرى ابن جني أن الكلام الفصيح الذي يحتج به ينبغي أن يكون مجمعا عليه يقول "اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره

[1]- ابن جني، الخصائص، ج1، 189.
[2]-- شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص257.

في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ مما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله:" أمتي لا تجتمع على ضلالة" وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة"[1].

كما يشير ابن جني إلى القياس وأن اللغة تؤخذ قياسا "هذا موضع كأن في ظاهره تعجرفا وهو مع ذلك تحت أرجل الأحداث مما تعلق بهذه الصناعة فضلا عن صدور الأشياخ، وهو أكثر من أحصيه في هذا الموضع لك، لكني أنبهك على كثير من ذلك لتكثر التعجب ممن تعجب منه أو يستبعد الأخذ منه وذلك أنك لا تجد مختصرا من العربية إلا وهذا المعنى منه في عدة مواضع، أي أنهم يقولون في وصايا الجمع: أن ما كان من الكلام على فعل فتكسيره على أفعل ككلب وأكلب، و كعب وأكعب، وفرح وأفرح، وما كان على ذلك من أبنية الثلاثي فتكسيره في العلة على أفعال النحو: جبل وأجبال، عنق وأعناق، إبل وآبال، عجز وأعجاز، ربع وأرباع، ضلع وأضلاع، كبد وأكباد، قفل وأقفال، حمل وأحمال.

فليت شعري هل قالوا هذا ليعرف وحده، أو ليعرف هو ويقاس عليه غيره، ألا تراك لم تسمع تكسير واحد من هذه الأمثلة بل سمعته منفردا أكنت تحتشم من تكسيره على ما كسر عليه نظيره؟. لا، بل كنت تحمله عليه الوصية من تقدمت لك في بابه، وذلك كان يحتاج إلى تكسير آخر الذي هو العذاب فكنت قائلا لا محالة: أرجاز قياسا على أحمال وإن لم تسمع أرجازا في هذا المعنى"[2].

أما في باب العامل فقد أقر ابن جني بالعامل وأثره في الحركة الإعرابية "إنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا على ما بصحبه كمررت بزيد وليت عمرا قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به لرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم"[3].

---

[1]- ابن جني، الخصائص ، ج1، ص189.
[2]- المرجع نفسه، ج1،، ص40.
[3]- المرجع نفسه، ج1، ص149.

وهناك الكثير من المسائل التي أشار إليها ابن جني كتعارض السماع والقياس والاستحسان وتعارض العلل وحمل الأصول على الفروع وغيرها.

2 – ابن الأنباري: (ت577هـ)هو صاحب كتاب "الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة"، وهو أول من عرف أصل النحو في قوله: " أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله، وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل، فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب"[1].

ويرى ابن الأنباري أن أدلة النحو ثلاثة السماع والقياس والاستصحاب قال " أقسام أدلته ثلاثة نقل وقياس واستصحاب حال ومراتبها كذلك وكذلك واستدلالاتها"[2].

كما أنه بين حدود كل مفهوم من أدلة النحو"فالنقل هو الكلام العربي الفصيح (المنقول بالنقل الصحيح) الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"[3].

كما عرف القياس بأنه "هو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل وقيل هو حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع، ولا بد للقياس من أربعة أشياء أصل وفرع وحكم وعلة"[4].

ويعرف ابن الأنباري استصحاب الحال بأنه "إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم النقل عن الأصل كقولك في فعل الأمر إنما كان مبنيا لأن الأصل في الأفعال البناء وإن ما يعرب منها لشبه الاسم ولا دليل على وجود الشبه فكان باقيا على الأصل في البناء"[5].

---

[1] - ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص80.
[2]- المرجع نفسه، ص81.
[3]- المرجع نفسه، ص81.
[4]- المرجع نفسه، ص93.
[5]- المرجع السابق، ص93.

وذهب بعض الدارسين إلى أن لمع الأدلة في أصول النحو يتميز بالخصائص التالية نجملها كالتالي :

1 – "أنه قسم تقسيما يشبه تماما التقسيم الذي ارتضاه الفقهاء لأصول الفقه.

2– أنه نقل إلى أصول النحو جميع المصطلحات التي استخدمها الفقهاء في أصولهم حتى أصبح يحس قارئ لمع الأدلة أنه يقرأ كتابا لأصول الفقه وأنه أمام فقيه لا أمام نحوي أو لغوي مدقق.

3 – أن المؤلف يلتزم فيه المنهجية العلمية التزاما هاما فهو يشرح أهدافه في مقدمة الكتاب ثم يحدد منهجه تحديدا تاما في الفصل الأول والثاني حيث يتحدن في الأول عن معنى أصول النحو وفي الثاني عن أقسام هذه الأصول ثم هو إلى ذلك بعيد عن النظر أو الانتقال من موضوع إلى آخر أو الابتعاد عن الموضوع الأساسي، فالكتاب يكون وحدة متماسكة متساوية إلى الحد الذي تسمح به ظروف المؤلف وعمره"[1].

3- السيوطي: (ت 911هـ) صاحب كتاب الاقتراح عرف أصول النحو بأنه "علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل"[2] فهو في هذا التعريف يحدد المكونات المفهومية لأصول النحو تحديدا دقيقا، وهو يمثل الحالة المكتملة لعلم أصول النحو.

كما يعرف السيوطي النقل أو السماع في قوله:"ما ثبت من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم وكلام العرب قبل بعثته وفي زمانه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم وكافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت"[3]، ففي هذا القول يحدد السيوطي عناصر الاحتجاج الأساسية وهي القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب وخاصة الشعر محدد بالزمان والمكان، وأقر السيوطي بالقراءة الشاذة فقال "وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في

[1]- التواتي بن تواتي، محاضرات في أصول النحو، ص48.
[2]- السيوطي، الاقتراح، ص27.
[3]- السيوطي، الاقتراح ، ص46.

العربية إذا لم تخالف قياسا معروفا بل لو خالفته يخرج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتاج بالمجمع على وروده ومخالفته لقياس في ذلك الوارد بعينه ولا

يقاس عليه نحو" استحوذ" و"يأبى" وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافا بين النحاة، وأن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه، ومن ثم احتج على جواز إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء بناء الخطاب بقراءة (فبذلك فليفرحوا)"[1].

كما تناول السيوطي إلى أركان القياس بعد أن عرف القياس نقلا عن ابن الانباري و"هو حمل غير المنقول على المنقول إا كان في معناه، وهو معظم أدلة النحو والمعول في غالب مسائله عليه كما قيل إنما النحو قياس يتبع، ولها قيل إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، وقال صاحب المستوفى كل علم فبعضه مأخوذ بالسماع والنصوص وبعضه بالاستنباط والقياس وبعضه بالانتزاع من علم آخر"[2].

يرى السيوطي إن أركان القياس أربعة "للقياس أربعة أركان أصل وهو المقيس عليه وفرع وهو المقيس وحكم وعلة جامعة"[3]، ثم يأتي بمثال يوضح فيه عملية المقايسة فيقول"وذلك مثل أن تركب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فتقول اسم اسند الفعل إليه مقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الأصل. فالأصل هو الفاعل والفرع وهو ما لم يسم فاعله والحكم هو الرفع والعلة الجامعة هي الإسناد"[4].

كما تناول السيوطي الأصل الثالث المتمثل في استصحاب الحال فجاء بتعريف ابن الأنباري له "هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، وهو من الأدلة المعتبرة كاستصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب حتى يوجد دليل البناء، وحال الأصل في الأفعال وهو البناء حتى يوجد دليل الإعراب"[5].

---

[1]- المرجع نفسه ، ص 76.
[2]- المرجع نفسه، ص203.
[3]- المرجع نفسه، ص208.
[4]- المرجع نفسه، ص208.
[5]- المرجع نفسه، ص374

إن السيوطي تناول المسائل النحوية بتقسيمات ومحددات دقيقة ولكنه اعتمد كثيرا على ابن الأنباري في معظم القضايا النحوية ومع هذا فهو يعد من المؤسسين لأصول النحو.

المحاضرة الرابعة: السماع مفهومه وشروطه

مقدمة: تعد المدونة العربية بشقيها الديني واللغوي الأساس المعرفي والمنهجي في الحضارة العربية، لذا كان الحرص عليهما كبيرا رواية وتدوينا من أجل الحفاظ على هذا الأساس الذي يمثل الهوية والتاريخ والحضارة.

1- تعريف السماع: لغة: "السماع مصدر الصيت المسموع والغناء، والسمع الأذن والجمع أسماع. قال ابن سليت السمع سمع الإنسان يكون مفردا وجمعا. ويقال رد الجار سامعه المراد الأذن وقد كر مكان العضو. وقال تعالى: "إن تسمع إلا من يؤمن بآياتنا" الروم 53 وأراد بالإسماع ها هنا القبول والعمل بما يسمع لأنه إذا لم يقبل ولم يعمل به فهو نميز له من لم يسمع. وسمعت إلى غيرك: أصغيت، يجوز الإدغام فنقول: السمع إليه: أصغى. والمسامع جمع مسمع وهو آلة السمع أو جمع سمع على غير قياس. وفي الحديث:[ملأ الله مسامعه]"[1].

واصطلاحا: يمثل السماع الأساس الأول لأصول النحو، وهو الدليل الأول الذي تبنى عليه كل الأدلة الأخرى، لأنه لولاه لما كانت موجودة أصلا فعليه بني القياس والإجماع واستصحاب الحال.

وقد عرفه ابن الأنباري بقوله: "النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة فخرج عنه إذا ما جاء في كلام العرب من المولدين وما شذ من كلامهم كالجزم بلن والنصب بلم"[2].

وعرفه السيوطي بقوله: "أعني به ما ثبت في كلام العرب ممن يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا"[3].

من خلال التعريفين السابقين نخلص إلى:

1- "النقل الكلام العربي الفصيح.

---

[1]- ابن منظور، لسان العرب، مادة س م ع.
[2]- ابن الأنباي، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص81.
[3]- السيوطي الاقتراح، ص48.

2- المنقول بالتواتر.

3- الكلام العربي هو: القرآن، الحديث، الشعر، النثر.

4- محدد الزمان والمكان.

2- **شروط السماع:** اتفق علماء العربية على أن القرآن الكريم يمثل حجة لغوية في الاستشهاد النحوي كما أن قراءاته تعد حجة ولذلك وضعوا شروط ثلاثة لها:

1- "صحة السند عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

2- موافقته الرسم العثماني.

3- موافقة العربية ولو بوجه من الوجوه.

كما جعل علماء اللغة العرب للكلام العربي (الشعر، النثر) شروطا ثلاثة هي:

1- الفصاحة.

2- السند.

3- التواتر"[4].

فبهذه الشروط الموضوعية نستطيع أن نحدد المدونة العربية القابلة للاحتجاج بها، أما غيرها فيبقى مجرد كلاما لا يمكن أن يستشهد به.

3-أقسام السماع: ينقسم النقل إلى قسمين هما التواتر وآحاد قال ابن الأنباري:"اعلم أن

النقل ينقسم إلى قسمين: تواتر وآحاد.

3-1- التواتر: فأما "التواتر فلغة القرآن، وما تواتر من السنة وكلام العرب وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم واختلف العلماء في ذلك العلم فذهب الأكثرون إلى أنه

[4]- محمد خان، أصول النحو العربي، ص39.

ضروري واستدلوا على ذلك بأن العلم الضروري هو الذي بينه وبين مدلوله ارتباط معقول"[1]. ويكاد السيوطي في ينقل تعريف ابن الأنبا ري فيقول: فلغة القرآن الكريم ومن تواتر من السنة الشريفة وكلام العرب. وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم واليقين ولا يقبل الشك"[2]، من خلال التعريفين نستطيع أن نقول أن ابن الأنباري والسيوطي قد أجمعا على تحديد مفهوم التواتر تحديدا دقيقا لا يقبل التأويل.

شروط التواتر: اشترط على اللغة في التواتر أن يكون عدد الناقلين له لا يجوز الشك فيه من حيث الأمانة والصدقة فيقول ابن الأنباري:" اعلم أن أكثر العلماء ذهبوا إلى أن شرط التواتر أن يبلغ عدد النقلة إلى حد لا يجوز فيه على مثلهم الاتفاق على الكذب، كنقلة لغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب فإنهم اتهموا إلى حد يستحيل على مثلهم فيه الاتفاق على الكذب، وذهب قوم إلى شرطه أن يبلغوا سبعين، وذهب آخرون إلى أن شرطه أن يبلغوا ربعين وذهب آخرون إلى أن شرطه أن يبلغوا اثني عشر وهب آخرون إلى أن شرطه أن يبلغوا خمسة والصحيح عندي هو الأول"[3]. فشرط العدد في التواتر يجعل منه أكثر صحة في الاعتماد عليه في عملية الاحتجاج، ولا يمكن أن يتسرب إلى هذا العدد من النقلة الكذب أو الانتحال.

2-3- الآحاد: يقول ابن الأنباري "اعلم انه يشترط أن يكون ناقل اللغة عدلا رجلا كان أو امرأة حرا كان أو عبدا، كما يشترط في نقل الحديث لأن بها معرفة تفسيره وتأويله فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله ون لم تكن الفضيلة من شكله ، فن كان ناقل اللغة فاسقا لم يقبل نقله ويقبل نقل العدل الواحد ولا يشترط أن يوافقه غي النقل غيره لأن الموافقة لا تخلو أما أن تشترط لحصول العلم أو لغلبة الظن ، بطل أن يقال لحصول العلم لأنه لا يحصل العلم بنقل اثنين فوجب أن يكون لغلبة الظن، وإذا كان لغلبة الظن فقد

---

[1]- ابن الأنباي، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص83.
[2]- السيوطي، الإقتراح، ص123
[3]- المرجع نفسه، ص84.

حصل غلبة الظن بخبر الواحد من غير موافقة "[1]. وتقر أكثر الآراء بأنه دليل مأخوذ به، غير أنه ليس دليلا قطعيا وإنما هو دليل ظني لا يرقى إلى درجة اليقين.

4- **شروط ناقل اللغة**: اشترط علماء العرب في ناقل اللغة شروطا هي:

1-"منتميا إلى القبيلة التي حددت من بين الست قبائل (تميم، أسد، قيس، هذيل، وبعض كنانة، وبعض طي).

2- راويا لأحدى اللغات المرتبطة بتلك القبائل.

3- غير متأثر بلغات أجنبية.

4- منتميا للفترة الزمنية التي حددت للاحتجاج (150 قبل الإسلام و150 بعد الإسلام).

5- عدلا رجلا كان أو امرأة، كما يشترط في نقل الحديث فإن كان فاسقا يقبل نقله"[2].

يعد النقل (السماع) أساس الاحتجاج النحوي كما يشتمل عليه من شروط صحة غاية في الدقة والأمانة لذا فهو نص حجة في النحو.

5- موقف العلماء من المدونة اللغوية:

"اتفق العلماء على أن القرآن الكريم في أعلى درجات الفصاحة وجعلوه المرجع الأول فيها وقاسوا كل كلام عليه، فما وافقه قبلوه وما خالفه ردوه ولا عدوا لغة قرشي أفصح اللغات، لأن القرآن نزل بها"[3].

"لقد اعتمد علماء اللغة العربية مقياسين لضبط المدونة اللغوية: مقياس للزمان وآخر للمكان، فحددوا الفترة الزمنية التي يحتج بلغتها بثلاثة قرون منها 150 سنة قبل الإسلام و150 سنة بعد الإسلام.

---

[1]- ابن الأنباي، الإغراب في جدل الإعراب ، ص 1

[2]- محمد خان، أصول النحو العربي، ص31.

[3]- المرجع السابق، ص16.

قال الأصمعي (تـ 216) في ها الشأن "ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة (تـ 176) وهو معاصر لسيبويه (تـ 180هـ) وإن كان انقضاء أجل سيبويه هو الذي جعل الشاهد الشعري يقف عند هذا الشاعر.

إن ما بعد حجة في اللغة يتوقف على نصوص الأدب الجاهلي والمخضرم والإسلامي والأموي، ويخرج من دائرة الاستشهاد ما كان عباسيا وما كان مولدا، هو ما جاء بعد هذه العصور فلا احتجاج بشعر ابن الرومي ولا البحتري.

والحقيقة أن هذا الشرط بقي نظريا، فقد استشهد النحاة بشعر أبي تمام (231هـ)، وعمارة بن عقيل (229هـ).

لقد وجد في كتاب سيبويه 50 بيتا مجهول القائل، فإذا رفض كل مجهول قائله رفض خمسون قاعدة في كتاب سيبويه ولم يقل بهذا أحد من اللغويين ولا تجرأ أحد على تخطئة إمام النحاة"[1].

و"بالنسبة لحدود المكان فقد نظر اللغويون إليه على أساس مبدأ التأثير والتأثر أو التغيير، فكانت البراري ومعاييرها والحضر وحدودها فلا بد لأهل الوبر أن يحافظوا على انعزالهم ولا بد لأهل المدر ألا يخالطوا غيرهم وفي هذا المجال يقول ابن جني: لو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم ولم يعترض شيء من العناد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عمن أهل الوبر.

ولقد حدد القدامى القبائل التي يؤخذ عنها الاستشهاد النحوي "كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ وأهلها علم اللسان عن النطق وأحسنها مسموعا وأبينها إبانة عما في النفس والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي وعنهم أخذ اللسان العربي مما بين قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين أخذ عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم، من سائر قبائلهم، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط،

[1]- المرجع نفسه، ص18.

ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين من حولهم. فانه لم يؤخذ من لخم ولا من جذام لمجاورتهم أهل مصر والقبط ولا من قضاعة ولا من غسان وإياد لمجاورتهم أهل الشام وأكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بغير العربية، ولا من تغلب والنمر فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان. ولا من بكر لمجاورتهم للنبط والفرس، ولا من عبد القيس وأزد عمان لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين

للهند والفرس، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف، وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم. والذي نقل اللغة واللسان العربي عن هؤلاء، وأثبتها في كتاب، فصيرها علما وصناعة هم أهل البصرة والكوفة فقط من بين أمصار العرب"[1].

المحاضرة الخامسة: السماع ومصادره

القرآن الكريم، القراءات القرآنية، الحديث النبوي الشريف

يتكون السماع من أدلة أساسية المتمثلة القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب والقياس والإجماع واستصحاب الحال.

[1]- السيوطي، الاقتراح، ص100

1- القرآن الكريم: هو "الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم باللفظ العربي الفصيح المنقول إلينا بالتواتر والمجمع على قراءاته بالطرائق التي وصلتنا"[1]، وقد تحدى الله تعالى في القرآن الكريم العرب على أن يأتوا بمثله أو بعضه فأعجزهم في بلاغته وبيانه ونظمه. ولقد أجمع العلماء على ضبطه وتحريره متنا وسندا، واتفقوا على الاحتجاج به وبقراءاته إذا توفرت الشروط المجمع عليها وهي:

- صحة السند إلى الرسول صلى الله عليه وسلم.

- موافقة الرسم العثماني.

- موافقة العربية ولو لوجه من الوجوه"[2].

"لم يتوفر لنص ما توفر للقرآن الكريم من تواتر رواياته، وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متنا وسندا، وتدوينها وضبطها بالمشافهة عن أفواه العلماء الإثبات الفصحاء من التابعين عن الصحابة، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهو النص العربي الصحيح المتواتر المجمع عن تلاوته بالطرق التي وصل إلينا بها في الأداء والحركات والسكنات، ولم تعتن أمة بنص ما اعتنى المسلمون بنص قرآنهم.

وعلى هذا يكون هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة.

لذا عد القرآن الكريم من الأدلة الأساسية للاحتجاج به لما يشتمل عليه من السمت الفصيح لكلام العرب، قال ابن خالويه " لقد أجمع الناس جميعا على أن اللغة إذا وردت في قراءة القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن لا خلاف في ذلك، كما قال السيوطي"كل ما ورد في القرآن قرئ به جاز الاحتجاج به سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذا"[3].

اهتم علماء العرب بالقرآن لما فيه من إعجاز في أسلوبه ومعانيه "قال الزرقاني إن العلم بصحة نقل القرآن الكريم كالعلم بالبلدان والحوادث الكبار والوقائع العظام والكتب

---

[1]- محمد خان، أصول النحو العربي، ص31. السعيد شنوقة، في أصول النحو العربي، ص51

[2]- المرجع نفسه، ص29.

[3]- التواتي بن تواتي، محاضرات في أصول النحو العربي، ص80.

المشهورة وأشعار العرب المسطورة، لذلك اشتدت الدواعي وتهيأت لنقله وحراسته وبلغت به حدا لم يكن ليبلغه شيء لأن القرآن الكريم معجزة النبوة ومصدر أخذ العلوم الشرعية والأحكام الدينية"[1]. فألفت الكتب الكثيرة والأبحاث المتنوعة خدمة لهذا القرآن من أجل الوصول إلى المقاصد والمعاني ولا يكون ذلك إلى بدراسة لغته وأسلوبه.

2- أولوية النص القرآني: أعطى علماء اللغة العرب أولوية الاستشهاد للنص القرآني يقول الرازي "إذا جاوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى وكثيرا ما ترى النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن الكريم فإذا استشهدوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا به وانأ شديد التعجب منهم فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقها دليلا على صحتها فلآن يجعلوا ورود القرآن دليلا على صحتها كان ذلك أولى وصحيح قول ابن حزم ولا عجب أعجب إن وجد لامرئ القيس و لزهير و لجرير أو الحطيئة أو الطرماح أو لأعرابي أسدي أو سلمي أو تميمي أو من سائر بناء العرب لفظا في شعر أو نثر جعله في اللغة، وقطع به، ولم يعترض فيه، ثم إذا وجد لله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاما لم يلتفت إليه ولا جعله حجة وجعل يصرفه عن وجهه ويحرفه عن موضعه ويتحيل في إحالته عما أوقعه الله إليه.

والمنهج السليم في ذلك أن يمعن النحاة في القراءات الصحيحة السند، فما خالف منها قواعدهم صححوا به تلك القواعد ورجعوا النظر فيها، فذلك أعود على النحو بالخير. أما تحكيم قواعدهم الموضوعة في القراءات الصحيحة التي نقلها الفصحاء العلماء فقلب للأوضاع وعكس للمنطق إذا كانت الروايات الصحيحة مصدر القواعد لا العكس"[2].

2- **القراءات القرآنية:** يعرف ابن الجزري القراءات على أنها "علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوا لناقله"[3]، فالكيفية في أداء القرآن الكريم هي مجموعة "اللهجات العربية المختلفة وقد تساوت القبائل العربية في صحة القول وسلامة اللفظ رغم تفاوتها في درجة الفصاحة، والقراءات إذن تمثل الوجوه التي سمع النبي بقراءة نص المصحف بها

---

[1]- السعيد شنوقة، في أصول النحو العربي، ص.52

[2]- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص32.

[3]- التواتي بن تواتي، محاضرات في أصول النحو العربي ، ص85.

بهدف التيسير والتهوين في أداء تلاوة القرآن الكريم وهو ما أبرزه ابن الجزري في قوله: كانت العرب الذين نزل القرآن بلغتهم لغاتهم مختلفة وألسنتهم شتى يعسر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها أو من حرف إلى حرف آخر، بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولو بالتعليم لا سيما الشيخ والمرأة ، ومن لم يقرأ كتابا كما أشار إليه النبي صلى الله عليه وسلم حين أتاه جبريل فقال له النبي أسأل الله معافاته ومعونته، إن أمتي لا تطيق ذلك، ولم يزل يردد المسألة حتى يبلغ سبعة أحرف فلو كلفوا العدول عن لغتهم والانتقال من ألسنتهم لكان من التكليف بما لا يستطاع"[1].

ويختلف العلماء في تفسير الحروف السبعة أهي اللهجات العربية أم قراءات في القرآن موجودة، وعلى القارئ أن يتعرف على هذه القراءات "لقول النبي صلى الله عليه وسلم إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فأقرءوا ما تيسر منه". وذكر السيوطي في اختلافهم حول مدلولها على نحو أربعين قولا ليس سوى استنتاج من هؤلاء العلماء يعكس من ينزعون إليه وفق اختلافهم في فهم الحديث وما ينتمون إليه من الفنون والعلوم"[2].

يقول الزرقاني: "ثم إن الصحابة قد اختلف أخذهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أخذ القرآن عنه بحرف واحد ومنه من أخذه بحرفين ومنهم من زاد، ثم تفرقوا في البلاد وهم على هذه الحال فاختلف بسبب ذلك أخذ التابعون عنهم وهلم جرا من وصل الأمر على هذا النحو إلى الأئمة القراء المشهورين الذين تخصصوا وانقطعوا للقراءات يضبطونها ويعنون بها وينشرونها"[3].

"فالقراءات القرآنية سنة متبعة واجبة القبول، والظاهر أن اللغويين والنحاة كانوا أكثر ميلا إلى قبول القراءات السبع أو العشر وكانوا أكثر تجردا على نقد عددها مما أطلق عليه القراءات الشاذة، وقد نزع ابن جني إلى إزالة الإبهام عن مفهوم مصطلح الشاذ الذي قال

---

[1]- السعيد شنوقة، في أصول النحو العربي، ص53.

[2]- المرجع نفسه، ص.53

[3]-- التواتي بن تواتي، محاضرات في أصول النحو العربي، ص87.

فيه "فإننا نعتقد قوة هذا المسمى شاذا ومما أمر الله تعالى بتقبله وأراد هنا اعمل بموجبه وأنه حبب إليه ومرضى من القول إليه"[1].

و"كثيرا ما صرحوا في مناسبات عدة أن القراءة سنة متبعة وأنها لا تخضع لغير السماع الصحيح. أما القراءة الشاذة عندهم فما توفر فيها صحة السند وموافقة العربي وتخالف الشرط الثاني، أو التواتر من الشرط الأول، وهذه هي التي منعوا القراءة بها في الصلاة، وقد ظهر لك إذا أن القراءة الشاذة لا يقدح في الاحتجاج بها عربية قادح، فمخالفة الرسم بزيادة كلمة أو نقص حرف لا تؤثر في صحة بناء القواعد عليها. هذا وخير تعبير عن منهج الراء قول احد أئمتهم آبي عمرو الداني: "وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية إذا ثبتت عندهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها"[2].

و"لقد قرأ نافع وابن عامر وهما من السبعة بهمز(معائش) في قوله تعالى "وجعلنا لكم فيها معايش" الأعراف 10 مفردها معيشة والياء فيها أصلية والأصلي فيها لا يهمز بل يهمز الزائد، ومثل صحيفة وصحائف وسرير وسرائر، وقد خطأ هذه القراءة الكثير من النحاة منهم أبو عثمان المازني(ت236هـ) والمبرد(ت285هـ)"[3].

و"كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن وهم مخطئون في ذلك فإن قراءاتهم ثابتة بالأحاديث المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية، وقد رد المتأخرون منهم ابن مالك على من عاب عليهم ذلك منهم الكثير مستدلا به من ذلك احتجاجه على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجر بقراءة حمزة"[4]

---

[1]- السعيد شنوقة، في أصول النحو العربي ، ص57.
[2]- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، 1987 بيروت، ص30.
[3]- محمد خان، أصول النحو العربي، ص32.
[4]- السيوطي، الاقتراح، ص79.

فالقراءات تمثل معينا كبيرا للاحتجاج اللغوي في الصوت والصرف واللفظة، ومن ثم التركيب والمعنى.

3- الحديث النبوي الشريف: "يراد بالحديث الشريف أقول النبي وأقوال الصحابة التي تروي أفعاله وأحواله أو ما وقع في زمنه، وقد تشتمل كتب الحديث على أقوال التابعين أيضا كالزهري وهشام بن عروة وعمر بن عبد العزيز.

والذي جعل بعض اللغويين النحويين يثبتون أقوال التابعين هؤلاء مع الرسول والصحابة ثقتهم بصحة صدورها عنهم، فيحتجون بها في إثبات مادة لغوية أو دعم قاعدة نحوية أو صرفية.وقد كان من المنهج الحق بالبداهة أن يتقدم الحديث سائر الكلام العرب من نثر وشعر في باب الاحتجاج في اللغة وقواعد الإعراب، إذ لا تعهد العربية في تاريخها بعد القرآن الكريم بيانا ابلغ من الكلام النبوي ولا أروع تأثير ولا أفعل في النفس وأصح لفظا ولا أقوم معنى، ولكن ذلك لم يقع كما ينبغي لانصراف اللغويين والنحويين المتقدمين إلى ثقافة ما يزودهم به رواة الأشعار خاصة، انصرافا استغرق جهودهم، فلم يبق فيهم لرواية الحديث ودراية بقية، فتعللوا لعدم احتجاجهم بالحديث بعلل كلها واردة بصورة أقوى على ما احتجوا به هم أنفسهم من شعر ونثر"[1].

"يقصد بالحديث الشريف أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم وما أمر به أن يكتب كرسائله إلى ملوك الأرض في عصره أو كعهود ومواثيق بينه وبين خصومه من العرب. وقد أجمع العلماء على أن النبي صلى الله عليه وسلم أفصح العرب قاطبة وأن أقواله حجة في اللغة إذا ثبت أنها لفظ النبي نفسه ولا يتقدمه في باب الاحتجاج في هذا الحال إلا القرآن الكريم"[2].

و"أما كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدل منه بما ثبت انه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جدا إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضا فان غالب الأحاديث مروي بالمعنى وقد تداولتها الأعاجم قبل تدوينها فرووها بما أدت إليه عباراتهم فزادوا ونقصوا

---

[1]- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص33.
[2]- محمد خان، أصول النحو العربي، ص33.

وقدموا وأخروا وأبدلوا ألفاظ بألفاظ ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويا على أوجه شتى بعبارات مختلفة ومن ثم أنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث"[1]

"لم يكن ثمة خلاف في الاحتجاج بالحديث في المرحلة الأولى للقياس فقد سكت علماء تلك المرحلة عن الاستدلال به لم يشذ عنهم احد، ما في هذه المرحلة وبعد أن ظهرت الحاجة واضحة إلى مصادر جديدة للمادة اللغوية فقد ذهب كثير من العلماء إلى الحديث يلتمس فيه ما يؤيد أقيسته ويعضد أحكامه في حين رفض بعضهم اعتبار الحديث مصدرا جديدا يرفد المادة اللغوية بمزيد من النصوص وتوسط فريق ثالث فرأى من الممكن الاحتجاج ببعض الحديث دون بعض. وهكذا نشا الخلاف في الاحتجاج بالحديث النبوي"[2]

أما "اللغويون فقد انقسموا في الاعتماد على الحديث في الاحتجاج بالحديث إلى قسمين:

القسم الأول: الممتنعون فقد تحرج بعض اللغويين في الاحتجاج بالحديث، يقول أبو حيان التوحيدي ناقدا لابن مالك "قد أكثر الاستدلال بالحديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحد من المتعدين والمتأخرين في سلك هذا الطريق غيره وإنما تركوا ذلك لعدم وتوفهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم إذ لو وتقوا بذلك لجرى مجرد القرآن في إثبات القواعد الكلية وذلك لأمرين:

1- أن الرواة جوازا النقل بالمعنى.

2- أنه وقع اللحن كثيرا في روى من الحديث"[3].

القسم الثاني المجيزون يعد ابن مالك وابن هشام من الذين استشهدوا بالحديث الشريف وقد "تمسك هذا الفريق بأن الأصل رواية الحديث الشريف على نحو ما سمع وأن أهل العلم قد

---

[1] السيوطي، الاقتراح، 89.

[2]- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب ط1 ،2006، القاهرة، ص128.

[3]- التواتي بن تواتي، محاضرات في أصول النحو العربي، ص166

شددوا في ضبط ألفاضه والتحري في نقله ولهذا الأصل تحصل علبة الظن بأن الحديث مروى بلفظه وهذا الظن كافي في إثبات الألفاظ اللغوية وتقرير الأحكام النحوية"[1].

ما بين الممتنعين والمجيزين قد يؤخذ بالحديث النبوي في الاحتجاج عندما يكون لفظا ومعنى، أما الأحاديث المروية معنى فلا يؤخذ بها في عملية الاحتجاج.

[1]- المرجع نفسه، ص171

المحاضرة السادسة: السمـاع ومصادره

كلام العرب(الشعر، النثر)

يعد الشعر والنثر أساس الأدب العربي، فالشعر ديوان العرب والنثر حكم وأمثال وخطب وكلاهما يتضمنان أيام وقيم العرب القدامى. فهما من المصادر الأساسية في الاستشهاد النحوي.

1- الشعر والنثر: تعد لغة الشعر والنثر في الأدب العربي من الأساليب الفصيحة، وأن لكل فن لغته الخاصة حسب خصائصه التركيبية والإيقاعية والدلالية.

فالشعر ديوان العرب و علمهم ولم يكن لهم علم أصح منه فيه أخبارهم وأيامهم وأفراحهم وأحزانهم وأخلاقهم، "وقد اعتمدوا على نقله بالرواية، فكان لكل شاعر رواية، ولكن مع تقادم الزمن دخله شيء من النسيان والتغيير وضاع جزء منه، قال أبو عمرو بن العلاء(154هـ) ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير"[1]. لأن العرب كانوا لا يدونون الشعر لقلة أدوات الكتابة. "وإذا كان النحاة قد استخدموا الشعر شواهد لقواعدهم فإنهم قد اشترطوا في قبوله أن يكون:

1- "منتميا إلى عصر الفصاحة منذ الشاعر المهلهل (ت525هـ) إلى الشاعر إبراهيم بن هرمة(ت176هـ).

2- معلوم القائل.

3- مطردا وهذا شرط البصريين"[2].

إن هذه الشروط لم يلتزم بها على الإطلاق فقد توسع اللغويون في الاستشهاد النحوي إلى ما بعد 150هـ، فكذلك "استشهدوا بشعر عمارة بن عقيل(ت229هـ) وأبي عبد الله

[1]- محمد خان، أصول النحو العربي، ص40.أنظر السعيد شنوقة، في أصول النحو العربي، ص66
[2]- المرجع نفسه، ص.40

الشجري، وقد عاشا بعد القرن الثاني هجري، كما أنهم لم يتفقوا في زمان الشعر المحدث، فقال أبو عمر وبن علاء(154هـ): الأخطل(90هـ) والفرزدق(110هـ) وجرير (110هـ) محدثون. وقال تلميذه الأصفي (216هـ) والطرماح(102هـ) والكميت(120هـ) من المولدين. فسيبويه قد احتج بشعر هؤلاء جميعا. وختم شواهده بشعر إبراهيم بن هرمة(176هـ) وتوفي هو(180هـ) واكتفى النحاة المتأخرون بشواهد سيبويه، فهل يفسر هذا بتقليد أمامهم؟ أم هل يفسر بانتهاء عصر الفصاحة وبداية عصر المولدين؟ وقد قيل: بشار بن برد أول المولدين.

لم يقبل النحاة كل شعر أولئك الذين عاشوا في عصر الفصاحة وفي بيئتها. بل أخضعوا ما يروى إليهم إلى القياس، وكانوا يخطئون بعض الشعراء، وهذا عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي(117هـ) يلحن الفرزوق(وهو تميمي يحتج به) في قوله:

مستقبلين شمال الشام تضربنا //// بحاصب من نديف القطن منثور

على غمائمنا تلقى وأرجـلنا //// على زواحف تزجى مخها رير

ويقول له: ألا قلت على زواحف نزجيها محاسير، فيهجون الفرزدق ببيت شعري بقي شاهدا على ألسنة النحاة.

فلو كان عبد الله مولى هجوته //// ولكن عبد الله مولى مواليا"[1].

بلغت شواهد الشعرية في كتاب سيبويه (1050) خمسين وألف بين من شعر العرب من الجاهلية إلى عصر سيبويه، وأكثرها من شعراء تميم: مثل علقمة الفحل، وأوس بن حجر و الدرامي والأسود بن يعفر والفرزدق وجرير ورؤية والعجاج. ومن هذيل أبو ذؤيب وأبو فراش وأبو كبير وساعده بن جؤبة، وآمية بن أبي عائذة ومن طيء زيد الخير وأبو زبيد وحاتم وعامر بن جوين، ومن أسد عبد الله بن الأشيم وبشر بن أبي خازم والأقيشر

[1]- المرجع السابق، ص42.

وعبيد الله بن الأبرص وفرار وعقيبة، ومن كنانة أبو الأسود الدولي، وعامزبن واثلة وأنس بن زنيم، ومن قيس ذو الأصبع العدواني وطفيل الغنوي والنابغة االجعدي.

ومن شعراء الحضر من مكة كعمرو بن أبي ربيعة وابن قيس الرقيات وعبد الله بن الزهيري ومن المدينة أحيحة وحسان بن ثابت وقيس بن الخطيم.

ومن غير القبائل أسست (معيار الفصاحة)، من حنيفة عبد الله بن ثعلبة ومن عبد قيس زياد الأعجم ومن بكر حباس وسعد بن مالك وطرفة ومن تغلب عمرو بن كلثوم.

ولقد استشهد الإستراباذي وابن مالك بشعر بشار بن برد (167) وهو أول المولدين واحتج سيبويه والمبرد وابن جني بشعر خلف الأحمر (180هـ) وقد وصل الاستشهاد إلى شعراء القرن الثالث أمثال أبي محمد اليزيدي (202هـ) والإمام الشافعي (204) والعتابي (208هـ) وبشر بن المعتمر(210هـ) بل لقد امتد الاستشهاد إلى ما بعد القرن الثالث الهجري فقد استشهد بعض النحاة بشعر المتنبي (354هـ) وأبي فراس الحمداني (357هـ)"[1].

و"إن الشواهد النثرية إذا قيست بالنسبة للشواهد الشعرية نجدها أقل منها بكثير وهذا لا يعني أن النحاة اعتمدوا على الشعر وأهملوا النثر كما يتوهمه البعض بل هناك كثير من الشواهد النثرية استنبطت منها القواعد النحوية مثل الأحكام والحكم واستشهدوا به على جواز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك مثل في بيته يؤتى الحكم"[2].

2- شروط كلام العرب: يشترط في المنقول أن يكون:

1- منتميا إلى بيئة الفصاحة المحددة في المكان والزمان.
2- صحيح السند فإن انقطع فهو المرسل، وذهب بعض العلماء إلى الاستشهاد بالمرسل.

[1]- محمد خان، أصول النحو العربي، ص45.
[2]- التواتي بن تواتي، محاضرات في أصول النحو العربي، ص140.

3- معلوم الناقل فإن جهل فهو المجهول، وقد أخذ به الكثير من العلماء أسوة بما ورد في كتاب سيبويه.

4 - خاليا من لغة الحواضر أو التخوم أو الأعاجم.

5- موافقا للقياس فإن وافقه فهو المطرد وإن خالفه فهو الشاذ.

وحالاته أربعة أضرب:

أ- مطرد في القياس والسماع معا كرفع الفاعل.

ب- مطرد في القياس شاذ في السماع نحو الماضي يدر ويدع.

جـ- مطرد في السماع شاذ في القياس نحو استحوذ استصوب.

د- شاذ في القياس والسماع كقولهم: ثوب مصوون والسماع والقياس مصون"[1]

3- المرسل والمجهول: يقول ابن الأنباري: اعلم أن المرسل هو الذي انقطع سنده نحو: أن يروي ابن دريد عن ابن زيد. والمجهول هو الذي لم يعرف ناقله، نحو أن يقول أن الأنباري حدثني رجل عن ابن الأعرابي، وكل من المرسل والمجهول غير مقبول لأن العدالة شرط في قبول النقل، والجهل بالناقل وانقطاع سند الناقل يوجبان الجهل بالعدالة، فإن لم يذكر اسمه أو ذكر اسمه ولم تعرف عدالته فلا يقبل نقله، وذهب بعضهم إلى قبول المرسل والمجهول، لأن الإرسال صدر ممن لو أسند لقبل ولو يتهم في إسناده فكذلك في إرساله.

وكذلك النقل عن المجهول صدر ممن لا يتهم في نقله لأن التهمة لو تطرقت إلى نقله عن المجهول لتطرقت إلى نقله عن المعروف وهذا ليس بصحيح، وقولهم أن الإرسال صدر ممن لو أسند لقبل ولم يتهم في إسناده فكذلك في إرساله قلنا هذا اعتبار فاسد لأن المسند قد صرح فيه باسم الناقل"[2].

---

[1]- محمد خان، أصول النحو العربي ، ص57.

[2]- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص90.

المحاضرة السابعة: القياس النحوي وأركـانه

المقيس عليه والمقيس

مقدمة:

يعد القياس آلية لغوية جيء به لمسايرة التطور اللغوي والتوليد اللساني"ينطلق النحوي في عمله من العناصر المتشابهة فيقوم باستقرائها ليستنتج نتائج عامة وهذه مرحلة القواعد ثم يعمل على تعميم ما تم استنتاجه وتطبيقها على كل النصوص المعتمدة وكذلك على كل النصوص الممكنة وبهذه الكيفية يحصل تجاوز السماع والخروج من إطاره الكمي إلى مجاله الكيفي"[1].

1- تعريف القياس لغة: القياس في اللغة مصدر "قاس يقيس بمعنى قدر وقارن الشيء بالشيء لمعرفة مقداره بالنسبة إليه وقاس الحبل قارنه بآلة قيس لمعرفة طوله"[2].

واصطلاحا: عرف ابن الأنباري هو "حمل غير المنقول على المنقول إذا في معناه"[3] وهو في عرف العلماء عبارة تقدير الفرع بحكم الأصل"[4]، وقيل "حمل فرع على أصل لعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل اعتبار الشيء بالشيء بجامع، وهذه الحدود كلها متقاربة ولا بد لكل قياس من أربعة من أربعة أركان أصل وفرع وعلة وحكم أو ما قيس عليه وما قيس وعلة وحكم"[5].

والقياس ضروري للغة تحتمه ضروراتها وتوالدها وتطورها يقول المازني "إنما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ألا ترى أنك تسمع أنت ولا غيرك أسم كل فاعل ولا مفعول وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره، فإذا سمعت قام زيد أجزت ظرف بشر وكرم خالد.

---

[1]- محمد خان، أصول النحو العربي، ص65.
[2]- ابن منظور، لسان العرب، مادة ق ا س.
[3]- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص92.
[4]- المرجع نفسه، ص93.
[5]- محمد خان، أصول النحو العربي، ص68.

قال أبو علي إذا قلت طاب الخشكنان فهذا من كلام العرب لأنك بإعرابك إياه قد أدخلته كلام العرب. ويؤكد هذا عندك أن ما أعرب من أجناس الأعجمية قد أجريته المعرب مجرى الأصول كلامها ألا تراهم يصرفون في العلم نحو أجر وابراشيم وفرند وجميع ما

تدخله لام التعريف، وذلك أنه لما دخلته اللام في نحو الديباج والفرند والصهريز والآجر أشبه أصول كلام العرب أعني النكرات فجر في الصرف ومنعه مجراها. قال أبو علي ويؤكد ذلك أن العرب اشتقت من الأعجمي النكرة لما تشتق من أصول كلامها قال رؤبة:

فقلت أنجو النفس إذا نجيت //// هل يعصمني حلف سختيت

قال سختيت من السخت كزحليل من الزحل وحكى لنا أبو عن غبن الأعرابي أظنه قال يقال درهمت الخبازي أي صارت كالدراهم فاشتق من الدرهم وهو اسم أعجمي"[1].

"فتبنى النحاة بالقياس وتمسكوا به أشد التمسك يقول ابن جني مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عيون الناس، وقال أستاذه أبو علي الفارسي(377هـ) "الخطأ في خمسين مسألة في اللغة أحب إليه من الخطأ في مسالة واحدة من القياس فقد كانت مدرسة القياس من ثمرات تفكيره بفيض غزير حتى قال ابن جني احسب أن أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لأصحابنا، وذكر ابن جني انه شاهد أبا علي غير مرة إذا أشكل عليه الحرف الفاء أو العين أو اللام استعان على علمه ومعرفته بتقليب أصول المثال الذي ذلك الحرف فيه فهذا اغرب مأخذ بما تقتضيه صناعة الاشتقاق" [2].

وكذلك اهتم المتأخرون من النحاة وعلماء الأصول به ورأوا أن لا نحو من دون قياس وفي هذا الصدد يقول ابن الأنباري: اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق لأن النحو كله قياس"[3].

وابن جني "لم يتخذ القياس مذهبا لنفسه فحسب بل كان يغري به ويدعوا إليه ويحض عليه ويبيح فيه الارتجال فيقول للإنسان إن يرتجل من المذاهب ما يدعوا إليه القياس ما م يلوى

---

[1]- ابن جني،الخصائص، ج1، ص357.
[2]- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، 1987 بيروت، ص87.
[3]- محمد خان، أصول النحو العربي، ص70.

بنص أو ينتهك حرمة شرع حتى إذا إداك القياس إلى ما لم تنطق به العرب قط فليس لك أن ترمي به بل تعده لشاعر مولدا لساجع أو لضرورة لأنه قياس على كلامهم"[1].

2- أركان القياس: يتكون القياس من أربعة أركان:

2-1- المقيس عليه الأصل:

المقيس عليه أو الأصل هو المسموع من الكلام العربي الفصيح وشرطه أن يرد بكثرة عن العرب فيخرج من الندور أو الشذوذ وأن يكون موافقا للقياس بمعنى موافقته لقاعدة نحوية فلا يجوز القياس على استحوذ واستصوب قال ابن جني: وأما ضعف الشيء في القياس

وقلته في الاستعمال فمرذول مطرح غير أنه قد يجيء منه الشيء إلا أنه قليل وذلك ونحو: ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر:

اضرب عنك الهموم طريقها //// ضربك السيف قونس الفرس

قال أراد اضربن عنك فحذف نون التوكيد وهذا من الشذوذ في الاستعمال على ما تراه من الضعف في القياس على ما أذكره لك، وذلك أن الغرض في التوكيد إنما هو التحقيق والتسديد وهذا مما يليق به الإطناب والإسهاب وينتفي عنه الإيجاز والاختصار ففي حذف هذه النون نقص الغرض"[2].

وقد يكون المقيس عليه أصلا كما يكون فرعا والأهم أن يتوافر فيه الكثرة والخروج من حد القلة والشذوذ. ويتوزع القياس إلى :

أ-حمل فرع على أصل كإعلان الجمع لإعلال المفرد مثل قيم وقيم.

ب-حمل أصل على فرع كإعلال المصدر لإعلال فعله مثل قام قيام.

جـ- حمل نظير على نظير مثل منعهم (أفعل التفضيل من رفع الظاهر لشبه بأفعل التعجب و جوازهم تصغير أفعل التعجب حملا على اسم التفضيل.

---

[1]- سعيد الأفغاني، في أصول النحو ، ص97.،

[2]- ابن جني، الخصائص، ج1، ص126

د-حمل ضد على ضد مثل النصب بلم حملا على الجزم بلن فالأولى لنفي الماضي والثانية لنفي المستقبل"[1].

كما أنه ذلك "المطرد سواء أكان أصلا أم فرعا والمقصود بالاطراد في هذا المعرض هو الاطراد في السماع والقياس معا، أما الاطراد فمعناه كثرة ما ورد منه عن العرب كثرة تنفي عن المقيس عليه أن يرى قليلا أو شاذا أو نادرا. و أما الاطراد في القياس فموافقة المقيس عليه القاعدة سواء أكانت هذه القاعدة أصلية كقاعدة رفع الفاعل أو فرعية كقواعد الإعلال والإبدال والحذف. وشرط المطرد في السماع ألا يكون شاذا في القياس. فإذا في القياس مع اطرداه في السماع كما استحوذ فإنه يحفظ ولا يقاس عليه. وإذا اطرد المقيس عليه في القياس وقل في السماع جار القياس عليه ترخصا في كثرة المسموع، وذلك كأن نقيس عل النسب على شنوءة شني فتقول في حلوبة حلبي. وإذا كثر السماع وخالف القياس لم يجز أن نقيس عليه كما في قرشي وسلمي وثقفي لأن المنسوب إليه ليس مستوفيا لشروط هذا النوع من النسب الذي تحذف فيه الياء ومع ذلك فهو كثير. ومغزى هذا أن موافقة القياس في هذا المجال أولى من كثرة السماع فإذا عرفنا هذا فهمنا السبب في قول النحاة إن النحو كله قياس"[2].

2-2- المقيس وهو الفرع "كان المقيس من الكلمات يقاس على أصل الوضع(أصل الاشتقاق وأصل الصيغة) وقواعد التصريف من إعلال وإبدال وزيادة وحذف. فما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، وهو من التراكيب يقاس على أصل وضع الجملة من ذكر وحذف ووصل وفصل، وقواعد النحو في عمومها أصلية وفرعية، ولم يقتصر الأمر على صياغة الجديد من الكلمان والتركيب، وإنما كان المقيس في كثير من الأحيان يبدو في صورة مسألة من المسائل النحوية يختلف النحاة حول قياسها بالأصول، وفي كلتا الحالتين (الصوغ والحمل) كان الأهم دائما تعدية الأحكام من المقيس عليه إلى المقيس"[3].

---

[1]- المرجع السابق، ص80.
[2]- تمام حسان، الأصول، ص156.
[3]- المرجع نفسه، ص158.

و"هذا الركن هو الذي خاض فيه النحاة وأرادوا أن يجربوا الصيغ القياسية لقواعدهم ويعمموها وهو نوعان:

أ-نوع قام به العرب الفصحاء الذين أخذت عنهم اللغة لأنه لا يخلو كلام أحدهم من السماع والقياس ومن الصعب الفصل بينهما ورسم حدود فاصلة بين هذا وذاك، كما يدخل في هذا

النوع ما أجراه العلماء من أقيسة من داخل المسموع نفسه فقد أجروا نائب الفاعل على الفاعل وإعراب المضارع على الاسم وان وأخواتها على الأفعال.

ب-ونوع قام به العلماء وجعلوها تمارين تعليمية كأن يقولوا ابن من ضرب ودخل وشرب على وزن جعفر قلت ضربب ودخلل وشربب، قال ابن جني ومما يدل على إن ما قيس على كلام العرب، فإنه من كلامهم أنك لوم مررت على قوم يتلاقون بينهم مسائل أبنية الصرف نحو قولهم في مثل صمحمح من الضرب ضربرب ومن القتل قتلتل فقال لك قائل بأي لغة كان هؤلاء يتكلمون؟ لم تجد بد من أن تقول بالعربية وإن كانت العرب لم تنطق بواحد من هذه الحروف"[1].

والمقيس هو ما تتجدد اللغة به، ويكون الاستعمال أحد العوامل المهمة في وجوده واستمراره ويصبح هو اللغة فما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب.

[1]- محمد خان، أصول النحو العربي ، ص55

المحاضرة الثامنة: القياس النحوي وأركانه

العلة والحكم.

بعد تعرضنا إلى تعريف القياس وأهميته وأركانه، المقيس والمقيس عليه وسنكمل في ذكر أركانه.

3-1-العلة: هي "السبب الذي يوجب الحكم للفظ ما، فيندرج ضمن شبيهه لتحصيل القاعدة"[1] وهي لازمة من لوازم القياس لكي يكون هناك حكم، وهي المسوغ لتبرير الحكم، قال صاحب المستوفى: "إذا استقريت أصول هذه الصناعة علمت أنها في غاية الوشاقة وإذا تأملت عللها عرفت أنها غير مدخولة ولا متسمح فيها"[2].

وقد قسم الزجاجي العلل إلى ثلاث: تعليمية وقياسية وجدلية نظرية.

3-1-1-العلل التعليمية: "هي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظا وإنما عليه نظيره فقسنا عليه، مثال ذلك إنا لما سمعنا قام زيد فهو قائم وراكب فهو راكب عرفنا اسم الفاعل وركب فهو راكب وأكل فهو آكل وما أشبه ذلك وهذا كثير جدا وفي الإيماء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم، فمن هذا النوع من العلل قولنا إن زيدا قائم إن قيل بما نصبتم زيدا؟ قلنا لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر، لأنا كذلك علمناه ونعلمه وكذلك قام زيد إن قيل لم رفعتم زيدا؟ قلنا لأنه فاعل اشتغل فعله به فهذا ما أشبهه من نوع التعليم وبه ضبط كلام العرب"[3].

والعلة التعليمية ملمح من ملامح الشبه الذي يقرب بين الشيئين، فيجعلهما تحت حكم واحد، وبذلك تستمر اللغة وتتجدد وفق نظامها الأصيل فيتصل اللاحق بالسابق دون عناء"[4]

---

[1]- محمد خان، أصول النحو العربي، ص99.
[2]- السيوطي، الاقتراح، ص249.
[3]- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص64.
[4]- محمد خان، أصول النحو العربي، ص100.

وابن مضاء القرطبي لا ينكر هذا النوع من العلل ويسميها العلل الأولى ويمثل لها فيقول: وذلك مثل سؤال السائل عن زيد ما قولنا: قام زيد: لَم رفعَ؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل في العربية مرفوع"[1].

3-1-2-العلل القياسية: يأتي الزجاجي بمثال: فأن يقال لمن قال نصبت زيدا بأن في قوله إن زيدا قائم ولم وجب أن تنصب **إن** الاسم في: إن زيدًا قائمٌ، فالجواب في ذلك أن يقول لأنها أخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه، فاعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظا والمرفوع مشبه بالفاعل لفظا فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله، نحو ضرب أخاك محمد وما أشبه ذلك"[2]، ويمكن أن تعرف كالتالي: "هي التي يتوصل بها إلى إثبات أصل الحكم بالاعتماد أو بافتراض شبه بين المقيس والمقيس عليه"[3]، كأن يدل على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه مثل تخصص الاسم بعد شياعه، مثلا: (يقوم) يصلح للحال والاستقبال، وبدخول السين وسوف يختص بالاستقبال.

أما في الاسم فأنت تقول: رجل يصلح لجميع الرجال، فإذا أدخلت عليه الألف واللام اختص وصار يدل على رجل بعينه، وبهذا التخصص الملحوظ بعد الشياع شابه الفعل المضارع الاسم، ولما كان الاسم معرباً فكذلك ما شابهه يصبح معرباً في ضوء تقدير أو قياس الشبه هذا.

والعلة التي جمعت بين الفرع والأصل، الفرع (الرجل سيقوم) والأصل (رجل يقوم) هي علة اختصاص بعد دلالة على العموم.

-فالأصل في (رجل) الدلالة على العموم، وبإضافة (ال) يتخصص فيدل على رجل بعينه (الرجل).

---

[1]- - محمد خان، أصول النحو العربي ، ص100.
[2]- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص64.
[3]- المرجع السابق ، ص101.

- كذلك يقوم فعل يدل على الحال والاستقبال فإذا أدخلت عليه السين (سيقوم) أصبح مختصا بالاستقبال"[1]

3-1-3-العلل الجدلية النظرية: يقول الزجاجي: هي كل ما يعتل به في باب "إنّ" بعد هذا، مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ بالماضية أم المستقبلية؟ أم الحادثة في الحال أم المتراخية أم المنقضية بلا مهلة؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فاعله نحو ضرب زيدا عمرو وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله لأنه هو الأصل وهو ذاك فرع ثان. فأي علة دعتكم إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول. وأي قياس اطراد ؟ "[2] وهي أسئلة فلسفية كلامية من أجل إثبات هذا النوع من العلة.

و"ذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد رحمه الله، سئل عن العلل التي يعتل بها النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: "إن العرب نطقت غلى سجيتها وطبعها. وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لمسا عللته منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست. وان لم تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخير الصادق أو البراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة مما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعاول فليأت بها". وهذا كلام مستقيم، وإنصاف من الخليل رحمة الله عليه"[3].

---

[1]- السعيد شنوقة، في أصول النحو، ص131.
[2]- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص65.
[3]- المرجع نفسه، ص65.

2-3- موقف النحاة من العلة: وقف النحاة من العلة موقفين متباينين:

1- يرى فريق من النحاة أن العلل مبرر وسائل لإدراك ضوابط اللغة من استنتاج العلماء، وليس من الضروري أن يكون العرب قد تعدوها في كلامهم.

2- يرى فريق آخر أن للعرب وعيا بالعلل وأنهم قصدوها في كلامهم وتمثلوا موجباتها.

يمثل الموقف الأول: الخليل بن أحمد الفراهيدي إذ يرى أن التعليل عملية نسبية تقوم على التأويل ولم تنقل عن العرب بل هي من عمل النحاة، فيقول: "إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن لم تكن علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عندي حكمة بانيها بالخير الصادق أو البراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا العلة كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله محتملة لك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيره علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها"[1].

أما الموقف الثاني: فيمثله ابن جني ويعقد له بابًا في الخصائص، فيقول: "باب في العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملنا عليها: "اعلم أن هذا الموضع في تثبته وتمكينه منفعة ظاهرة وللنفس بهم مسكة وعصمة لأن فيه تصحيح ما ندعيه على العرب من أنها أرادت كذا وكذا وفعلت كذا وكذا وهو أحزم لها وأجمل بها وأول على الحكمة المنسوبة إليها من أن تكون تكلفت ما تكلفته من استمرارها على وتيرة واحدة وتقرّبها منهجا واحدا تراعيه وتلاحظه وتتحمل لذلك مشاقه وكلفته، وتعتذر من تقصير إن جرى وقتا في شيء منه، وليس يجوز أن يكون ذلك كله في كل لغة لهم(...) ألا ترى

[1]- محمد خان، أصول النحو العربي، ص106.

اطراد رفع الفاعل ونصب المفعول والجر بحروف الجر والنصب بحروفه والجزم بحروفه"[1].

أما عن 'اعتلالات النحويين ضربان: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا كل فاعل مرفوع وكل مفعول منصوب، وضرب يسمى علة العلة مثل إن يقولوا لم صار الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبان وهذا لا يكسبنا إن نتكلم كما تكلمت العرب وإنما يستخرج منها حكمتها في الأصول التي وضعتها ويتبين فضل هده اللغة على غيرها، قال ابن جني: هذا الذي سماه علة العلة إنما هو تجوز فأما في الحقيقة فإنه شرح وتتميم للعلة ألا ترى انه إذا قيل لما ارتفع الفاعل قيل لإسناد الفعل إليه ولو شاء لابتدأ هذا فقل في جواب رفع زيد من قولنا قام زيد إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه فكان مغنيا عن قوله أنه ارتفع لأنه فاعل حتى يسال فيما بعد عن الغلة التي لها رفع الفاعل"[2].

فالعلة ضرورية لكي يتحقق القياس الصحيح بين الأصل والفرع وتتجدد اللغة تجددا مثمرا ومقبولا.

4- الحكم: وهو ما قضى فيه النحاة بالواجب أو الجواز أو المنع أو الضعف أو القبح أو الرخصة، فالنحاة حين يقولون يجب فإنهم يقصدون أن هذا أصل من الأصول التي يجوز المتكلم أن يخالفها، فإذا خالفها انتهك حرمة النحو"[3].و"إنما يقاس على حكم ثبت استعماله عن العرب"[4] "وقد اتفق النحاة على جواز القياس على قاعدة كل حكم ثبت بورود الاستعمال من الفصحاء إلا إذا كان شاذا، وما تواتر استعماله عند العرب الفصحاء جعله النحاة منطقهم الأول للتجريد، فكان المادة التي جري فيها الاستقراء ثم بنيت منها الأحكام"[5].

و"لا خلاف بين النحاة في أن الحكم إذا ثبت بواسطة ورود الاستعمال من قبل الفصحاء صح القياس على قاعدته، ويدخل في تحديد ثبوت ذلك عن العرب كل ما سبق أن اشرنا

---

[1]- ابن جني، الخصائص، ج1، ص337.
[2]- السيوطي، الاقتراح، ص268.
[3]- محمد خان، أصول النحو العربي، ص86.
[4]- المرجع السابق، ص245.
[5]- المرجع السابق، ص86.

إليه تحت عنوان "السماع" من القول في الفصحى واللهجات ولغة الشعر والنثر والرواية والمشافهة والمسموع وكمية المسموع والقبائل وعصر الاستشهاد الخ، مما يعتبر قيودا في فهم ثبوت الاستعمال، أي أنه ليس كل ما ثبت أنه استعمل يصح القياس عليه، لأن بعض ذلك قد يكون شاذا في السماع والقياس معا، وقد سبق القول في ذلك تحت عنوان "المقيس عليه"، وهذه الاستعمالات التي ثبتت عند العرب هي التي جعلها النحاة نقطة الانطلاق لتجريد الأصول (سواء في ذلك أصل الوضع وأصل القاعدة) لأنها كانت هي المادة التي جرى عليها الاستقراء ثم بنيت الأحكام، حتى إذا ما استقامت لهم الأصول بأنواعها قاسوا على المطرد مما استصحب منها ومما عدل به عن الأصل، وجعلوا هذا المطرد أصل القياس وجعلوا المقيس فرعا عليه، ولذا يصبح لكل من مصطلحي "الأصل" و"الفرع" معنيين أحدهما تحت "الاستصحاب"، وثانيهما تحت "القياس"[1].

[1]- تمام، حسان. الأصول.، ص179

المحاضرة التاسعة: استصحاب الحال وموقف علماء اللغة.

مقدمة:

استصحاب الحال مصطلح فقهي حنفي يريدون به أن الأصل الأشياء الإباحة ما لم يقم دليل على عدمها لقول تعالى:"هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا"، نقل النحاة هذا المصطلح حين أرادوا بنا أصول النحو"[1].

1- تعريف استصحاب الحال: يعرف ابن الأنباري استصحاب الحال بأنه "إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم النقل عن الأصل كقولك في فعل الأمر إنما كان مبنيا لأن الأصل في الأفعال البناء وإن ما يعرب منها لشبه الاسم ولا دليل على وجود الشبه فكان باقيا على الأصل في البناء"[2].

كما يعرفه ابن الأنباري في موضع آخر "وهو من الأدلة المعتبرة والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب واستصحاب حال الأصل في الأفعال البناء، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب، وما يوجب البناء في الأسماء هو شبه الحرف أو تضمن معنى الحرف، فشبه الحرف في نحو الذي وتضمن معنى الحرف في نحو كيف، وما يوجب الإعراب من الأفعال هو مضارع الاسم في نحو "يذهب، يكتب، يركب" وما أشبه ذلك ، ومثال التمسك باستصحاب الحال في الاسم المتمكن أن تقول الأصل في الأسماء الإعراب وإنما يبنى منها ما أشبه الحرف أو تضمن معناه وهذا الاسم لم يشبه الحرف ولا تضمن معناه فكان باقيا على أصله في الإعراب.

ومثال التمسك باستصحاب الحال في الفعل أن نقول في الفعل الأمر الأصل في الأفعال

---

[1]- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص63.
[2]- المرجع نفسه، ص93.

البناء وإنما يعرب منها ما شابه الاسم وهذا الفعل لم يشابه الاسم فكان باقيا على أصله في البناء"[1].

أما السيوطي فهو يأتي بتعريف ابن الأنباري للاستصحاب ناقلا عنه دون زيادة أو نقص.

ويعرف الاستصحاب هو "عبارة عن إبقاء ما كان على ما كان عليه لانعدام المغير"[2] وأنه "الحكم الذي يثبت في الزمان الثاني بناء على الزمان الأول"[3].

2- استصحاب الحال عند الفقهاء:

"استصحاب الحال هو مصطلح فقهي للحنفية أرادوا به أن الأصل باح ما لم يقم دليل على عدم إباحتها. قال قائلون من الفقهاء باستصحاب الحال ثم اختلفوا فيه رأى بعضهم أنه دليل بنفسه ولكنه مؤخر عن الأقيسة وهو آخر ما يتمسك به الناظر، ورأى بعضهم الآخر بأن استصحاب الحال ليس دليلا مستقلا ولكنه يصوغ الترجيح به، والوجه أن يتصور ثم يقدم الذي يختار فيه. فمن استيقن الطهارة وشك في الحدث فالحكم استصحاب الطهارة وكذلك نقيض هذا، قال أبو المعالي:"نحن نقول فيه قول الفقيه يستصحب يقين الطهارة فيه تجوز فإن اليقين لا يسحب الشك فليس المعنى بقولهم لا يترك اليقين بالشك أنهم على اليقين مع التردد في الحدث، ولكن المراد به أن ما تقدم من الطهر يقين فيبق الحكم ما تيقناه والقول فيه إذا طرأ الشك لم يخلو المشكوك فيه من ثلاثة أحوال:

أحدها أن يرتبط بعلامة بينة في محل الظنون فما كان كذلك فلا اجتهاد هو المتبع ولا التفات إلى ما تقدم فإنه يتصدى للمرء شك في بقاء ما سبق اجتهاده ظاهر في زواله والاجتهاد مقدم.

فإن ثبتت علامة خفيت مثلما يقع التمسك به في تمييز النجس في الأواني، وفي الثياب فإن عرض يقين النجاسة يقين الطهارة وعلم صاحب الإناء أن أحدها نجس والآخر طاهر

---

[1]- المرجع السابق، 141.
[2]- الجرجاني،(علي بن محمد)، التعريفات، ص28.
[3]- المرجع نفسه، ص29.

فليس يقين الطهارة بأولى من التمسك بيقين النجاسة فيضطر إلى التمسك بالعلامات وإن خفيت.

وإن لم يوجد يقين النجاسة وتيقنا طهارة وشككنا في وثبت علامة خفية ففي التعلق بها قولان أحدهما أنها كمال وإن تناهى للمرء في تصويرها محاولا إظهار ما وقع في النفس ويفهم الناظر هذا ما يرد عليه باستصحاب الحال أولى على قول والتمسك به أولا على قوله.

وإن تقدم يقين وطرأ شك لعلامة جلية غير خفية فعند ذلك يتأسس الشرع على التعلق بحكم ما تقدم وهذا نوع من الاستصحاب أي بقاء حكم الأصلي وسببه عدم وجود العلامات، وإن كان الاستصحاب ليس من فنون الأدلة إلا أنه أصل ثابت في الشريعة مدلول عليه بالإجماع"[1].

3- موقف علماء اللغة:

يرى ابن الأنباري أن استصحاب الحال من أدلة النحو رغم الاختلاف النحوي بين البصريين والكوفيين "وهو أن يذكر دليلا على زوال استصحاب الحال مثل أن يدل الكوفي على زواله إذا تمسك البصري في بناء فعل الأمر فيبين أن فعل الأمر مقتطع من الفعل المضارع مأخوذ منه، والفعل المضارع قد أشبه الاسم وزال عنه استصحاب الحال وصار معربا بالشبه فكذلك فعل الأمر، والجواب أن يبني أن ما توهم دليلا لم يوجد فيبقى التمسك باستصحاب الحال صحيحا"[2]، وفي موضع آخر يقر ابن الأنباري باستصحاب الحال لكنه يرى أنه من أضعف الأدلة "واستصحاب الحال من أضعف الأدلة ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه، وكذلك لا يجوز التمسك في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته الاسم وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو"[3].

---

[1]- السعيد شنوقة، في أصول النحو، ص173.
[2]- ابن الأنباي، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص63.
[3]- المرجع السابق، ص142.

أما السيوطي فيرى "أنه إذا تعارض استصحاب الحال مع دليل آخر من سماع أو قياس فلا عبرة به"[1].

كما أنه ينقل موقف ابن الأنباري من استصحاب الحال في كتابه فيقول "استصحاب الحال من أضعف الأدلة ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل"[2]، كما يأتي بقول ابن مالك معقبا على استصحاب الحال، يقول السيوطي: "وقال ابن مالك ومن قال إن كان وأخواتها لا تدل على الحدث فهو مردود بأن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين فلا يقبل إخراجها عن الأصل إلا بدليل، قلت المسائل التي استدل فيها النحاة بالأصل كثيرة جدا لا تحصى كقولهم: "الأصل في البناء السكون إلا لموجب تحريك والأصل في الحروف عدم الزيادة حتى يقوم الدليل عليها من الاشتقاق وغيره والأصل في الأسماء الصرف والتنكير والتذكير وقبول الإضافة والإسناد "[3].

كما أورد السيوطي موقف ابن الأنباري في الاحتجاج باستصحاب الحال"احتج البصريون على عدم تركيب "كم" بان الأصل الإفراد والتركيب فرع ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل. ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل واستصحاب الحال احد الأدلة المعتبرة. واحتج البصريون على أنه لا يجوز الجر بحرف محذوف بلا عوض بان قالوا اجمعنا على أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف وإنما تعمل معه في بعض المواضع إذا كان لها عوض ولم يوجد هنا فبقي على ما عداه على الأصل والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال وهو الأدلة المعتبرة، والمسائل التي استدل فيها النحاة بالأصل كثيرة جدا لا تحصى كقولهم الأصل في البناء السكون إلا لموجب تحريك والأصل في الحروف عدم الزيادة حتى يقوم الدليل عليها من الاشتقاق ونحوه والأصل في الأسماء الصرف والتنكير والتذكير وقبول الإسناد"[4].

و"لما كانت مسألة العامل والمعمول قد نالت أهمية كبير في مسار الإعراب والوظيفة النحوية وتحليل مسائلها في الكلام والرجوع في تحقيقها إلى الأصل في إطار خلفية العامل

[1]- السيوطي، الاقتراح، ص375.
[2]- المرجع نفسه، ص377.
[3]- المرجع نفسه ، ص376.
[4]- المرجع نفسه، ص375.

أو السبب أو العلة أو في إطار التقدير عند قولك: في الدار مكتبة: فشبه الجملة المقدمة خبر مقدم، ومكتبة مبتدأ مؤخر. والأصل مكبة في الدار، والأصل في مكتبة هو [مكتبة واحدة] شبيهة بالمعرفة. لان المخبر عنه لابد أن يكون معروفا ليخبر عنه،وفي هذا تقدير يحيلنا إلى أصل الوضع كما ترى. وأحيانا يحملهم التعليل إلى رد التركيب إلى أصل قاعدة معينة كثيرا ما يلجأون فيها إلى طرق متنوعة فيما بينهم من طرق التأويل كالزيادة والحذف والتقديم والتخير والإضمار والفصل وكل طريقة هي أصل عند كل منهم يرد إليها التركيب وها ما جعلهم يختلفون في الأوجه مما أثرى مسائل النحو. ولا يخفى ما للعلة أو للسبب من ارتباط بالأصل، وفي النحو العربي أسس عمل بها النحاة في هذا المضمار منها: ما جاء على أصله لا يسأل عن علته، ومن عدل عن الأصل استلزم عليه ذكر الدليل وإقامة الحجة التي جعلته يعدل عن الأصل.. وغيرها من الأسس المعرفية اللصيقة بالأصل في هذا المسار النحوي.. وعلى ها الأساس رأينا من المفيد أن نخوض في نظرية العامل ونبسط القول في كنهها ولو بإيجاز وحصر، لأننا نعتقد بان التطرق لهذه الخلفية مما يعين على الإفهام فيما هدفنا إليه من هذه الدراسة وييسر تقريب بعض المسائل ذات الصلة بموضوعنا"[1].

[1]- السعيد شنوقة، في أصول النحو العربي، ص177.

المحاضرة العاشرة: الإجماع وأنواعه

(إجماع الفقهاء والأصوليين، إجماع النحاة).

1- تعريف الإجماع: الإجماع: "في اللغة: العزم والإنفاق.

في الاصطلاح: اتفاق المجتهدين من أمة محمد –صلى الله عليه وسلم- في عصر على أمر ديني"[1].

ومعناه في اللغة "الاتفاق والإزماع وهو مشترك بينهما، فمن أزمع وصمم العزم على إمضاء أمر يقال: أجمع، والجماعة إذا اتفقوا يقال أجمعوا، وهذا يصلح لإجماع اليهود والنصارى، وللاتفاق في غير أمر الدين لكن العرف خصص اللفظ بما ذكرناه.

وذهب النظام إلى أن الإجماع عبارة عن كل قول قامت حجته وإن كان قولا واحدا وهو على خلاف اللغة والعرف لكنه سواه على مذهبه إذ لم ير الإجماع حجة، وتواتر إليه بالتسامع تحريك مخاللة الإجماع فقال هو قولا قامت حجته.

وهو إقامة الحجة على استحالة الخطأ على الأمة، وفيه الشأن كله وكونه حجة إنما يعلم بكتاب أو سنة متواترة أو عقل، أما الإجماع فلا يمكن إثبات الإجماع به"[2].

أنواع الإجماع: ينقسم الإجماع إلى نوعين:

2- إجماع الفقهاء والأصوليين:

1-1-تعريفه: ونعني به اتفاق أمة محمد –ص- خاصة على أمر من الأمور الدينية"[3].

---

[1]- الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، تح محمد عبد الكريم القاضي، دار لكتاب، ط1، مصر ص22.
[2]- الغزالي أبو حامد المستصفى، ج1، تح سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة،ط1، بيروت،1997، ص 325.
[3]- المرجع نفسه، ج1، ص325.

2-1-**حجية الإجماع**: يأخذ الإجماع حجيته من :

أ- "تصوره: فدليل تصوره وجوده، فقد وجدنا الأمة مجمعة على أن الصلوات خمس، وأن صوم رمضان واجب، وكيف يمتنع تصوره والأمة كلها متعبدة بإتباع النصوص والأدلة القاطعة ومعرضون للعقاب بمخالفتها.

ب- تصور الاطلاع على الإجماع: يتصور معرفة ذلك بمشافهتهم إن كانوا عددا يمكن لقاءهم وإن لم يكن عرف مذهب بالمشافهة، ومذهب الآخرين بأخبار التواتر عنهم كما عرفنا أن مذهب جميع أصحاب الشافعي منع قتل المسلم بالذمي.

ج- إقامة الحجة على استحالة الخطأ على الأمة"[1].

3-1- أركان الإجماع: وله ركنان:

أ- "المجمعون: وهم أمة محمد –ص- وظاهر هذا يتناول كل مسلم، لكن لكل ظاهر طرفان واضحان في النفي والإثبات وأوساط متشابهة.

أما الواضح في الإثبات فهو كل مجتهد مقبول الفتوى فهو من أهل الحل والعقد قطعا ولابد من موافقته في الإجماع.

ب-في نفس الإجماع: "ونعني به اتفاق فتاوى الأمة في المسألة في لحظة واحدة انقرض عليه العصر أو لم ينقرض أفتوا عن اجتهاد أو عن نص، مهما كانت الفتوى نطعا صريحا"[2].

3- **إجماع النحاة:** ذكر ابن جني (ت392هـ) مصطلح الإجماع في - صورته البسيطة- فما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه (باب في الاحتجاج بقول المخالف) وأورده مركبا: إجماع الجماعة وإجماع الناس وإجماع أهل العربية).

"المراد به إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة.

---

[1]- الغزالي (أبو حامد)، المستصفى، ج1، ص340.
[2]- المرجع نفسه، ص358.

يقول ابن جني تحت باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة.

وإنما يكون حجة إذا لم يخالف النصوص ولا المقيس على النصوص وإلا فلا، لأنه لم يرد في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ، كما جاء النص بذلك في كل الأمة، وإنما

هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة، فكل من فرق له عن علة صحيحة وطريق نهجه كان خليل نفسه وأبا عمر فكره الا أننا مع ذلك لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثها وتقدم نظرها إلا بعد إمعان واتقان"[1].

و"إنّ الإجماع هو الاتفاق والمراد به في الدرس النحوي اتفاق النحاة على أمر ما دون خلاف مذهبي أو ذاتي يخل بهذا الاتفاق المجمع عليه، وهو نوعان:

2-1-إجماع مطلق: وهو الاتفاق الحاصل في المسائل البديهية وفي الأمور الأساسية والحقائق الثابتة التي لا تستدعي الرأي نحو، الاسم قسم من أقسام الكلمة وكانقسام الزمن إلى ماض ومضارع وأمر ومثل نصب الفضلة والحال ودلالة الثلاثة فما فوقها على الجمع.

ب-إجماع على مسائل يتحكم المقام في تغييرها: مثل علامة الضمير المتصل بالمنفصل بأنها علاقة توكيد كقولك: جئت أنت، وكإعمال لنت وإهمال عملها بالجواز إذا اتصلت بها ما"[2].

"ويرى الرماني على مذهب البصريين أن الإجماع أصل ثابت والمخالف للإجماع –أي النحوي- كالخارج عن الجماعة، وهو عند الفلاسفة والعلماء خروج عن حدّ العقل والتدبير، وهذا رأي الرماني الذي يقول: "وكل من خرج عن إجماع أهل الصناعة فهو له مرذول" والمعنى مردود، بعد قدمها لمثلة وشرحها وعللها، وهي الزعم بأن القلّاف بمنزلة الهجرع، وجلوز بمنزلة فردوس، خروج عن إجماع النحاة، والعلة: أنه لم يشتق منهما ما يذهب فيه حرف التضعيف.

---

[1]- السيوطي، الاقتراح، ص187.
[2]- السعيد شنوقة، في أصول النحو، ص172.

وفي رد على الزعم أن همزة "أكل" أصلية انتصار لسيبويه لموافقته الإجماع، ويذهب إلى أن الإجماع بمنزلة العقل، حيث يقول: "فإن التزم هذا خالف جميع النحويين وكفى بذلك عيبا مخالفته جميع أهل الصناعة كما لو خالف مخالف في مسألة من الهندسة جميع أهل الصناعة، لكان ذلك عيبا، وكذلك لو خالفهم في مسألة قد أجمعوا عليها في الجبر والمقابلة ومنزلته كمنزلة من خالف جميع العقلاء في أمر من الأمور، وأدّعى أن عقله فوق جميع العقول وكفى بهذا عيبا وخزيا"[1].

و"يجوز الاحتجاج بإجماع الفريقين وذلك كإنكار أبي العباس جواز تقديم خبر ليس عليها، فأخذ ما يحتج به عليه أن يقال له: هذا أجازه سيبويه وكافة أصحابنا والكوفيون أيضا، فإذا كان ذلك مذهبا للبلدين وجب أن تنفر عن خلافه. قال لعمري إن هذا ليس بموضع قطع على الخصم لان الإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يخالف نصا، قال فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدئ هذا العلم والى آخر هذا الوقت. وقال غيره إجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر خلافا لمن تردد فيه وخرقه ممنوع ومن ثم رُدَّ"[2].

[1]- فصيح مقران، المنهل الجامع في أصول نظرية النحو العربي، الوسام العربي، ط1، 2001، ص31.
[2]- السيوطي، الاقتراح، ص191.

المحاضرة الحادية عشر: ظاهرة الإعراب.

يعد الإعراب من أكثر الظواهر حضورا في التأسيس للنحو، ويرتبط وجوده أساسا بالتركيب أو النظم، ومن أهم ملامحه الحركة الإعرابية التي كانت سببا في ظهور النحو العربي.

1- تعريف الإعراب:

لغة: قال الأزهري: هو التعريب معناها واحد وهو الإبانة، يقال: أعرب لسانه وعرب أي أبان وأفصح وأعرب عن الرجل بيّن عنه وعرب عنه تكلم بحجته.

وحكى ابن الأثير عن ابن قتيبة الصواب يعرب عنها بالتخفيف، وإنما سمي الإعراب إعرابا لتبيينه وإيضاحه، قال: وكلا القولين لغتان متساويتان بمعنى الإبانة والإيضاح ومنه الحديث الآخر: "فإنما كان العرب عما في قلبه لسانه"، ومنه حديث التميمي: "كانوا يستحبون أن يلقنوا الصبي حين يعرب أن يقول لا إله إلا الله سبع مرات" أي: حين ينطق ويتكلم، وفي حديث السقيفة "أعربهم أحسابا" أي أبينهم وأوضحهم، ويقال: أعرب عما في ضميرك أي ابن، ومن هذا يقال للرجل الذي أفصح بالكلام أعرب"[1].

اصطلاحا: يعرف ابن الأنباري الإعراب بأنه "اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل والفرق بين الإعراب والبناء هو اللزوم والذي يدل على صحة هذا إضافة هذه الحركات إلى الإعراب والبناء فيقال حركات الإعراب وحركات البناء"[2].

ويعرفه ابن هشام: "الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة، وأنواعه أربعة رفع ونصب في اسم وفعل نحو زيد يقوم وإن زيدًا لن يقوم، وجر في اسم نحو، لزيدٍ، وجزم في فعل نحو: لم يقمْ ، ولهذه الأنواع الأربعة علامات أصول وهي الضمة

---

[1]- ابن منظور، لسان العرب، مادة ع ر ب

[2]- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص43

للرفع والفتحة للنصب والكسرة للجر وحذف الحركة للجزم وعلامات فروع عن هذه العلامات"[1].

والإعراب يمس الكلمة من حيث موضعها في الجملة وبحسب العوامل المؤثرة في التركيب.

2- أنواع الإعراب:

"يتنوع الإعراب إلى إعراب لفظي وإعراب تقديري، وإعراب محكمي وإعراب محلي:

-أولا: الإعراب اللفظي: هو ما لا يمنع من النطق به مانع كقولك: بان الحق، أنجزت بحثا، سافرت إلى الجزائر. أي تظهر الحركات الإعرابية على الحرف الإعرابي للكلمة.

-ثانيا: الإعراب التقديري: وهو الذي يمنع من النطق به مانع يحصره العلماء في: مانع التعذر –أو مانع الاستثقال- مانع مناسبة.

-ثالثا: الإعراب المحكي: يكون بحكاية الكلمة واستعمالها بحسب ما وردت كأن يقال: كان فعل ماض ناقص أو يقال: إن (يضرب). فعل مضارع مبني للمجهول.

-رابعا: أما (الإعراب المحلي) فهو ما يقع في المبنيات الطارئ عليها البناء نحو: جاء هذا. فاسم الإشارة مبني على السكون في محل رفع لأنه فاعل"[2].

3- اختلاف في أصل الإعراب الأسماء أم الأفعال: اختلف النحاة في إعراب الأسماء والأفعال إلى مذهبين:

أ-ذهب البصريون أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال، فالأصل في الفعل البناء عندهم، وحجتهم في ذلك أن الإعراب أتى به المعنى لا يصح إلا في الاسم فاختص بالاسم كالتصغير وغيره من خواص الاسم.

---

[1]- ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، دار الجيل، ط5 ص39.
[2]- السعيد شنوقة، في أصول النحو العربي، ص30.

ب- ذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال، والأول هو الصحيح، ونقل ضياء الدين ابن العلج في البسيط أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال فرع في الأسماء واحتجوا بأن الإعراب في الفعل يفرق بين المعاني فكان أصلا كإعراب الأسماء وبيانه قوله: أريد أن أزورك فمنعني البواب، إذا رفعت كان له معنى، وإذا نصبت كان له معنى"[1].

من خلال هذه الأقوال نرى أن الإعراب تختص به الأسماء والأفعال تختص بالبناء، وأن الأشياء المتحولة في الحركة الإعرابية بين الأسماء والأفعال أشياء عارضة بينهما.

4- وظيفة الإعراب: حدد ابن العكبري وظيفة الإعراب في:

"أ-إن الإعراب فارق بين المعاني العارضة كالفاعلية والمعقولية والتعجب والنفي والاستفهام نحو: ما أحسن زيدًا، وما أحسن زيدٌ، وما أحسن زيدٍ، نفس الحركات هنا هو الفارق بين المعاني، وإذا ثبت أن الإعراب فارق بين المعاني، فالفرق الحاصل عن الفارق يعرف تارة بالعقل كمعرفة أن الاثنين أكثر من الواحد وأقل من الثلاثة"[2].

ب- قال ابن جني: " الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيدٌ أباه، وشكر سعيدًا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام سرجا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه، فإن قلت: فقد تقول: ضرب يحيى بشرى، فلا تجد هناك إعرابا فاصلا، وكذلك نحوه قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفى في اللفظ وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير نحو: أكل يحيى كمثري، لك أن تقدم وأن تأخر كيف شئت، وكذلك ضربتْ هذه هذا، وكذلك إن وضح الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التعرف نحو قولك: أكرم اليحييان البشريين، وضرب البشريين اليحيون"[3].

5- وجوه الإعراب:

---

[1]- المرجع السابق، ص344.
[2]- المرجع نفسه، ص348.
[3]- ابن جني، الخصائص، ج1، ص175.

وجوه الإعراب هي "الرفع والنصب والجر وكل واحد منها علم على معنى فالرفع علم الفاعلية والفاعل واحد ليس إلا وأما المبتدأ وخبره وخبر إن وأخواتها ولا التي لنفي الجنس واسم كان وأخوتها واسم ما ولا المشبهتين ب ليس فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه، وكذلك النصب علم المفعولية والمفعول أضرب المفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له والحال والتمييز والمستثمر منصوب والخبر في باب كان والاسم في باب إن والمنصوب بلا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا المشبهتين ب ليس ملحقات بالمفعول والجر علم الإضافة.

وأما التوابع فهي في رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت أحكام المتبوعات ينصب عمل العامل على القبيلين انصبابة واحدة"[1].

6- العلاقة بين الإعراب والمعنى:

إن العلاقة بين الإعراب والمعنى هي علاقة تفاعلية"فإننا نرى أنها ليست قائمة حول أصل المادة اللغوية وطريقة وضعها أو الاصطلاح عليها وإنما كان الإعراب مما أثار حسهم فهو من العلوم الجليلة التي خصت بها العرب وهو الفارق بين المعاني المكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ولولاه ما ميز بين فاعل من مفعول ولا مضاف من منعوت ولا تعجب من استفهام ولا صدر من مصدر ولا نعت من توكيد.

وأن الإعراب من الظواهر النحوية في العربية وإن علم النحو فإنه في علم البيان من المنظوم والمنثور بمنزلة أبجد في تعليم الخط وهو أول ما ينبغي إتقان معرفته. وأن من أقسام الفاعل والمفعول مالا يفهم إلا بعلامة كتقديم المفعول على الفاعل، فإنه إذا لم يكن ثم علامة تبين أحدهما على الآخر وإلا أشكل الأمر"[2] وعليه فإن العلاقة بين الإعراب والمعنى هي علاقة تحصيل وحاصل فإنه لا إعراب بلا معنى.

---

[1]- الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، تح أبو ملحم، دار مكتبة الظلال، بيروت، ص125.
[2]- التواتي بن تواتي، محاضرات في أصول النحو العربي، ص356.

المحاضرة الثانية عشر:

الأصل والفرع، أصل الوضع أصل القاعدة، العدول عن الأصل.

تعد مصطلحات مثل الأصل والوضع والعدول من المفاهيم الأساسية الأصولية التي نقلت إلى أصول النحو والتي تؤسس لدليل استصحاب الحال، كما أنها تمثل إجراءات التعامل مع الشاهد اللغوي.

1-الأصل: "حين رأى النحاة أن الحرف الواحد تتعدد صوره بحسب موقعه مما جاوره من الحروف كان عليهم أن يجردوا أصلا لهذه الصور وأن يجعلوا الصور المختلفة عدولا عن هذا الأصل بحسب مبادئ معينة للتغيير والتأثير، كأثر الإدغام والإخفاء والإقلاب ...إلخ وحين رأوا أن الكلمة الواحدة تتغير صورها بحسب تصريفها وإسنادها إلى الضمائر وتثنيتها وجمعها وتصغيرها...الخ، اقترحوا لها أصلا يخضع للتغيير والتأثير بحسب قواعد معينة وحين رأوا أن الجملة لا تبدوا دائما على نمط تركيبيا واحد اقترحوا لها أصلا نمطيا تخرج عنه بالزيادة والحذف والإضمار وسموا أصل الحرف وأصل الكلمة وأصل الجملة باسم الجامع هو أصل الوضع"[1].

2-أصل الوضع:

2-1--الحرف: "كان مدخل النحاة إلى إنشاء أصل وضع الحرف هو فكرة ذوق الحروف وكان الغرض من هذه الفكرة في البداية أن تختبر المخرج والصفات التي تحدد نطق الحروف في حالة إفراد، والطريق إلى ذلك كما حددها الخليل وسيبويه أن تشكل الحرف بالسكون وتأتي به منطوقا بعد همزة مكسورة عندئذ يتبين لك مخرجه وصفاته التي يتمثل

[1]- تمام حسان، الأصول، ص107.

بها الأصل، فإذا أردنا معرفة الأصل وتمييزه من الفروع بالنسبة للنون مثلا تذوقنا النون بنطقها ساكنة بعد همزة مكسورة، وعندئذ ستجد أصل النون مكونا للعناصر الآتية:

-الأصل في النون أن تنطق في اللثة.

-الأصل في النون أن تكون أنفية.

-الأصل في النون أن تكون مجهورة.

-الأصل في النون أن تكون مرققة.

كل واحد من هذه العناصر الأربعة التي يتكون منها أصل وضع النون صالح من الناحية النظرية البحتة لأن يعدل عنه إلى غيره، فيعدل عن اللثة إلى أحد المخارج الأخرى، وعن الأنفية إلى الفموية، وعن الجهر إلى الهمس، وعن الترقيق إلى التفخيم. ولكننا من الناحية التطبيقية نجد اللغة العربية تحصر العدول عن أصل النون في المخرج والترقيق تحتفظ النون بفتي الأنفية والجهر دائما، وفي جميع الحالات"[1]

أما عدول النون عن الأصل إلى الفرع فتنتج عنها:

- "قد تنطق النون بالشفتين كما في ينبح.

- وقد تنطق النون بالشفة العلى والأسنان العليا كما في ينفع.

- وقد تنطق مفخمة في الأسنان مثل ينظر.

- وقد تنطق لثوية أسنانية كما في أنت، تنسى.

- وقد تنطق مكررة مثل من أرى.

- وقد تنطق منحرفة مثل من لام.

[1]- المرجع السابق، ص.109.

- وقد تنطق غارية كما في ينجح، ينشأ.

- وقد تكون غنة بلا مخرج في الفم كما في من يكن.

- وقد تنطق في نخرج الطبق مثل ينكر.

- وقد تنطق مفخمة في اللهاة مثل ينقل.

كل ذلك فروع للنون وكله عدول عن الأصل بحسب الموقع وبسبب ارتباطه بالموقع يعتبر عدولا مطردا، وبسبب اطرداه يسهل رده إلى أصله فتعرف أن هذا الفرع من قبيل النون وإن لم يكن نطقه في مخرج اللثة الذي هو الأصل ولم يكن في بعض الحالات مرققا كما رأينا"[1].

وأصول حروف العربية عند سيبويه تسعة وعشرون حرفا يمتاز بعضها عن بعض بواسطة خمسة عشر مخرجا وخمس طرق للنطق هي الشدة والرخاوة وما بينهما واللين والهواء ينقسم الشديد إلى ما يجري معه النفس والمنحرف والأنفي والمكرر وكل من سبق إما مجهور وإما مهموس لا يكون مفخما أو مرققا ويجري تحديد الأصل بواسطة ذوق الحرف"[2].

2-2-الكلمة: "يقسم الكلم في اللغة العربية بحسب الاشتقاق والجمود فهذا التصنيف أعم من تقسيم الكلم لأن قسمين من أقسام الكلم ربما وقعا تحت قسم الكلمات المشتقة ذلك هما الاسم والفعل ويبقى الحرف خالصا للجمود.

والأصل في كل الكلمات التركيبية المحصورة العدد هو الجمود والبناء والرتبة والافتقار المتأصل وكلها كما ترى يتجه إلى التقييد لا إلى الإطلاق، ولعل أكثر قيد على هذا النوع من الكلمات أنها مجموعات مقفلة فهي محدودة العدد غير قابلة للاقتراض من لغة إلى لغة، وتستعصي على أن تكون بين المهجور أو المهمل ولا توصف بالقرابة ولا بكونها من الدخيل أو المعرب وإن صح أحيانا أن تخضع لظاهرة التركيب على نحو ما قالوا من أن

[1]- تمام حسان، الأصول، ص110.
[2]- المرجع نفسه، ص111.

"لن" مركبة من "لا" و"أن" فيكون هذان العنصران هما أصل وضعهما، أما المحصورات البسيطة نحو من وإلى وهما فأصل وضعها صورتها التي هي عليها وهي صورة مجردة مطلقة لا تنتق وإنما ينطق مثالها الذي يوجد في هذه الجملة أو تلك، فأصل الضمير الدال على المفرد الغائب المذكر صورة مجردة تبدو بأمثلة تختلف انفصالا أو اتصالا بين هو والهاء المبنى على الضم والهاء المبنية على الكسر وأصل الوضع لضمير المفرد المتكلم مذكرا كان أم مؤنثا صورة مجردة تتحقق في الكلام بأمثلة مختلفة مثل أنا والتاء المبنية على الضم والياء هكذا الأمر بالنسبة للبواقي صورتها التي عليها وهي صورة مجرة مطلقة وإنما ينطق مثالها الذي يوجد في هذه الجملة أو تلك.

أما بالنسبة للكلمات المشتقة فيبدو أن النحاة لم يصلوا إلى أصل الوضع إلا بعد أن جردوا نوعين من الأصول التي تسبق أصل الوضع من الناحية الابستومولوجية المحضة، لقد كان على النحاة أن يجردوا أصول المادة الثلاثة "وأن أسميها أصل الاشتقاق" بواسطة إدراك علاقات القرابة بين أفراد طوائف الكلمات فحين وضع النحاة جنبا إلى جنب كلمات مثل يقتل، أقتل، قاتل، مقتول، قتال، قتيل، قتول، يستقتل لاحظوا أن الأصل التي تتوسط هذه الكلمات هي اشتراكها في حروف ثلاثة ترد في كل الكلمات بترتيب معين هو القاف، والتاء واللام فكان من اليسير عليهم بالملاحظة الحسية أن ينسبوا هذه الكلمات جميعا إلى هذه الحروف الثلاثة باعتبارها مظهرا للقربى بينها، وهكذا أنشئ النحاة هذا الأصل الأول " أصل الاشتقاق" وحين نظر النحاة في هذه الكلمات السابقة ومثيلاتها أدركوا أمرين:

أ- أن هذه الكلمات تختلف في صورها مع اتحادها في أصل الاشتقاق.

ب- أن صورة كل كلمة منها ليست مقصورة على هذه الكلمة منها ليست مقصورة على هذه الكلمة وإنما هي قالب تصب فيه كلمات ذوات اشتقاقات أخرى.

وهكذا عرف النحاة أصلا آخر لا يكون أصل الوضع إلا به وهو ما يعرف بأصل الصيغة.

والعلاقة بين أصل الاشتقاق (فاء الكلمة وعينها ولامها) وبين أصل صيغة هي علاقة التقاطع، فمثلها مثل العلاقة بين المخارج والصفات (...) أن كلمة مثل ضرب جاءت من

تقاطع الفاء والباء والراء مع صيغة فعل فكان هذه التقاطع منتجا ولكن هذا الأصل الاشتقاق نفسه إذا تقاطع في الجدول مع صيغة أخرى مثل انفعل وجدنا التقاطع غير منتج، لأن اللغة العربية أهملت هذه الكلمة الموجودة بالقوة فلم توجدها بالفعل ولم تضع كلمة انضرب وربما استغنت اللغة كما هذه الكلمة"[1].

2-3-الجمـلة:

للجملة عند النحاة ركنان: المسند، فأما في الجملة الاسمية فالمبتدأ مسند إليه والخبر مسند، وأما في الجملة الفعلية فالفاعل أو نائبه مسند إليه والفعل مسند.

وكل ركن من هذين الركنين عمدة لا تقوم الجملة إلا به، وما عدا هذين الركنين مما تشتمل عليه الجملة فهو فضلة يمكن أن يستغنى عنه تركيب الجمل، هذا هو أصل الوضع بالنسبة إلى الجملة العربية ويضاف إليه ما يلي:

1-الأصل الإظهار فإذا أظهر أحد الركنين وجب تفسيره.

2- الأصل الوصل وقد يعدل عنه إلى الفصل.

3-الأصل الرتبة بين عناصر الجملة وقد يعدل عنها إلى التقدير والتأخير.

4- الأصل الإفادة فإذا لم تتحقق الفائدة فلا جملة.

وشرط جواز العدول من أصل هذه الأصول أن يؤمن اللبس فتحقق الفائدة. ومن هنا لا يكون الحذف إلا مع وجود الدليل، ولا يكون إلا الإضمار إلا عند وجود المفسر، ولا يكون الفصل إلا بغير الأجنبي، ولا التقديم والتأخير إلا مع وضوح المعنى"[2].

2- أصل القاعدة:

"نقرأ أحيانا عن القواعد الأصلية والقواعد الفرعية فنفهم بالقاعدة الأصلية (أو قاعدة الأصل أو أصل القاعدة) تلك القاعدة السابقة على القيود والتعريفات كقاعدة رفع الفاعل

[1]- ا تمام حسان، الأصول لمرجع السابق، ص118.
[2]- المرجع نفسه، ص121.

ونائب الفاعل والمبتدأ. وتقديم الفعل على الفاعل وتقدم الموصول على صلته (...) وأكبر قاعدة على الإطلاق قاعدة الإفادة أو قاعدة أمن اللبس، وهي التي تقول "الأصل في الكلام أن يوضح للفائدة، ثم يليها في الأهمية تلك القواعد التي تدور حول ما تتحقق به الإفادة من القرائن كقولهم:

- الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل المعنى. قرينة الإعراب

- الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة وفي الخبر أن يكون نكرة. قرينة بنية

- الأصل في الصفة أن تصحب الموصوف. تضام.

- الأصل في الكلام أن يوضح على لفظه. قرينة بنية.

- الأصل في المعارف ألا توصف. قرينة تضام

- لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه. قرينة رتبة.

- مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط. قرينة رتبة.

- حذف الخفض ألا يدخل على حرف الخفض. قرينة تضام.

- الأصل في الجزاء أن يكون بالحرف. قرينة الإفادة"[3].

"ومن الخطاب التي يعتبر فيها على أصول القواعد تعريفات النحاة لأبواب النحو، فإذا عرف النحاة الفاعل بأنه الاسم المرفوع التي تقدمه فعل مبني للمعلوم، ودل على ما فعل الفعل أو قام به "فإن هذا التعريف يشتمل على عدد من أصول القواعد على أن نعرضها على الوجه التالي:

- الفاعل اسم.

- الفاعل مرفوع.

[3]- المرجع السابق، ص112.

- الفاعل يتقدمه الفعل.

- الفعل مع الفاعل مبني للمعلوم.

- الفاعل على من الفعل أو قام به.

وكل واحدة من هذه القواعد تحدد قرينة من القرائن التي يعرف بها الفاعل.

فالقاعدة الأولى تشير إلى بنية والثانية إلى الإعراب، والثالثة إلى رتبة والرابعة إلى بنية والخامسة إلى قرينة معيارية يمكن أن بسميها إسناد، ويعرف الفاعل بهذه القرائن مجتمعة"[4].

4- العدول عن الأصل: لاتبقى الكلمة محافظة على معناها في الأصل بل إنها تنحرف نحو العدول و"العدول عن الأصل وضع الكلمة إما أن يكون عدولا مطردا أو غير مطرد، فإذا لم يكن العدول مطردا فذلك ما سماه النحاة شاذا، فإذا كان فصيحا فإنه يحفظ ولا يقاس عليه، ومن أسئلة ذلك قول الراجز:

الحمد لله العلى الأجلل، أي الأجل.

وقوله: أو الفامكة من ورق الحمى (أي الحمام).

وقوله تعالى: "وطور سنين"، أي سيناء.

أما إذا كان العدول مطردا فإنه يخضع لقاعدة تصريفية يفرد بها الإعلال أو الإبدال أو النقل أو القلب أو الحذف أو الزيادة ...إلخ. وهي قواعد تشبه طابع قواعد الإدغام لأنها تنبئ عن الذوق العربي بالنسبة للاستثقال والاستخفاف، فإذا استثقل النطق وما دامت القاعدة تحكم هذا العدول فهو عدول مطرد، ومن أمثلة هذه القواعد ما يلي:

- إذا تحركت الواو أو الياء منطوقة إثر ألف زائدة قلبت ألفا نحو قال ويذع.

- إذا وقعت الواو أو الياء منطوقة إثر ألف زائدة قلبت همزة نحو كساء وبناء.

---

[4]- تمام حسان، الأصول، ص124.

- تنقل حركة المعتل إلى الساكن الصحيح قبله نحو: إقامة.

- إذا وقعت الواو لاما لفعلى وصفا قلبت ياء نحو: الدنيا، العليا.

- إذا كسر ما قبل الألف قلبت ياء، وإذا ضم ما قبلها ياء، وإذا ضم ما قبلها قلبت واوا مثل: مصابيح.

- إذا وقعت تاء الافتعال بجر حرف مطبق قلبت طاء مثل: مصطفى.

- تدغم لام التعريف في كل حرف شمسي يتلوها نحو: الصلاة...الخ

ويغلب أن تلتمس لهذا العدول المطرد علة كعلة الاستثقال بالنسبة إلى ما سبق أو علة الشبة اللفظي أو المعنوي لبناء ما حقه الإعراب، وعلة الشبه باسم الفاعل بالنسبة للعدول عن بناء المضارع.

أما بالنسبة إلى العدول عن أصل وضع الجملة فقد عرفنا أن هذا الأصل نمط خاص تتحقق به الإفادة، وهذا النمط في الجملة الاسمية مبتدأ وخبر وفي الفعلية فعل متقدم يتلوه فاعل أو نائب فاعل والجملة كلام، والكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع، أي المفيد بحكم أصل وضعه لأن الأصل في الكلام أن يكون لفائدة"[5].

إن هذه الآليات الغوية التي تجعل اللغة منطقا لغويا تتحكم في البناء والمعنى اللغوي والمحافظة على الخلق والتوليد.

[5]- المرجع السابق، ص128.

المحاضرة الثالثة عشر: الاجتهاد وموقف العلماء.

1- **تعريف الاجتهاد:** "في اللغة بذل الوسع وفي الاصطلاح استفراغ الفقيه الوسع ليحصل له ظن بحكم شرعي، وأيضا بذل المجهود في طلب المقصود من جهة الاستدلال"[6].

ويعرفه الغزالي بأنه "عبارة عن بذل المجهود واستفراغ الوسع في فعل من الأفعال ولا يشتمل إلا في فيه كلفة، فيقال اجتهد في حمل حجر الرحا ولا يقال اجتهد في حمل خردلة.

لكن صار اللفظ في عرف العلماء مخصوصا ببذل المجهود في طلب العلم بأحكام الشريعة، والاجتهاد التام أن يبذل الوسع في الطلب بحيث يحس من نفسه بالعجز عن مزيد طلب"[7].

2- أركان الاجتهاد: "أما أركانه فثلاثة: المجتهد، المجتهد فيه ونفس الاجتهاد.

2-1- في نفس الاجتهاد وهو عبارة عن بذل المجهود واستفراغ الوسع في فعل من الأفعال ولا يستعمل إلا فيما فيه كلفة وجهدا.

2-2- المجتهد: وله شرطان:

أحدهما: أن يكون محيطا بمدارك الشرع متمكنا من استشارة الظن بالنظر فيها وتقديم ما يجب تقديمه وتأخير ما يجب تأخيره.

والثاني: أن يكون عدلا مجتنبا المعاصي القادحة في العدالة، وهذا يشترط لجواز الاعتماد على فتواه.

---

[6]- الجرجاني،(علي بن محمد)، التعريفات، ص28.
[7]- الغزالي(أبوحامد)، المستصفى، ج2، صP.382

2-3- المجتهد فيه: والمجتهد فيه كل حكم شرعي ليس فيه دليل قطعي.

ووجوب الصلوات الخمس والزكوات وما اتفقت عليه الأمة من جليات الشرع فيها أدلة قطعية يأثم فيها المخالف، فليس ذلك محل الاجتهاد"[8].

3- حكم الاجتهاد: تحت عنوان "في وجوب الاجتهاد على المجتهد وتحريم التقليد عليه". وقد اتفقوا على أنه إذا فرغ من الاجتهاد وغلب على ظنه حكم فلا يجوز له أن يقلد مخالفه ويعمل بظن غيره ويترك نظر نفسه، أما لم يجتهد بعد ولم ينظر فإذا كان عاجزا عن الاجتهاد وكالعامي فله التقليد وهذا ليس مجتهدا"[9].

4- شروط المجتهد النحوي: يرى السيوطي أن المجتهد "وشرط المستنبط لشيء من كسائل هذا العلم المرتقى عن رتبة التقليد أن يكون عالما بلغة العرب محيطا بكلامها مطلعا على نثرها ونظمها، ويكفي في ذلك الرجوع إلى الكتب المؤلفة في اللغات والأبنية وإلى الدواوين الجامعة لأشعار العرب، وأن يكون خبيرا بصحة نسبة ذلك إليهم،لئلا يدلس عليهم شعر مولد أو مولد أو مصنوع عالما بأحوال الرواة ليعلم المقبول رواتبه من غيره وبإجماع النحاة كيلا يخرق وباختلاف كيلا يحدث قولا زائدا خارقا إذا قلنا بامتناع ذلك"[10]. فالمجتهد حسب السيوطي يجب أن يكون:

- أن يكون عالما بلغة العرب شعرا ونثرا.

- أن يكون خبيرا بنسبة كلام العرب إلى قبائلها.

- أن يكون عالما بأحوال الرواية والرواة من أجل معرفة المتواتر والآحاد.

- أن يعلم باجتهاد النحاة وإجماعهم في المسائل النحوية.

أما الاجتهاد في المجتهد فيه فيكون في النقل الخاص بالآحاد فهو "ما تفرد بروايته بعض الناس وقل عن حد التواتر وهو دليل يؤخذ به في اللغة على أشهر الآراء ولكن ليس بدليل

---

[8]- المرجع السابق، ص382.
[9]- المرجع نفسه، ص387.
[10]- السيوطي، الاقتراح، ص431.

قطعي بل هو دليل ظني ولا يقوى إلى درجة اليقين إلا بقرائن أخرى تعضه، قال ابن الأنباري ورغم بعضهم أنه إذا اتصلت به القرائن أفاد العلم ضرورة كخبر التواتر لوجود القرائن"[11].

وقد أشار ابن الأنباري إلى الاجتهاد في تعريفه لأصول النحو بحيث جعله ضروريا من

أجل معرفة الصواب من الخطأ والوصول إلى الحكم "وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل، فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب"[12].

أصول النحو معرفة تتطلب الاجتهاد واليات الاجتهاد من اجل أن تواكب اللغة الواقع وتتفاعل معه تحافظ على الأصول وتستوعب الفروع (الجديد اللغوي).

[11]- محمد خان، أصول النحو العربي، ص30.
[12]- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص11.

المحاضرة الرابعة عشر: نظرية العامل.

تعد نظرية العامل من النظريات الأساسية في النحو العربي، وقد انتبه إليها النحاة مبكرا كأنها علاقة بالتركيب والإعراب والمعنى

1- تعريف العامل: عرفه ابن منظور قائلا: "والعامل في العربية ما عمل عملا ما فرفع أو نصب أو جر، كالفعل والناصب والجازم وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضا وكأسماء الفعل، وقد عمل الشيء في الشيء: أحدث فيه نوعا من الإعراب"[13]. فالعامل هو أداة لغوية تؤثر في التركيب ويبرز هذا التأثير على مستوى الحركة الإعرابية والمعنى.

2- نشأة نظرية العامل: تنسب نظرية العامل إلى العالم الخليل بن أحمد الفراهيدي فهو الذي "ثبت أصول نظرية العامل ومد فروعها وأحكمها إحكاما بحيث أخذت صورتها التي ثبتت عل مر العصور. فنظر الخليل إلى رتبة الكلمة أو الموضع النحوي وشرح حقيقة تأليف الألفاظ في بناء الجملة، وحدد أن حرف الجر الزائد ينسب إليه العمل اللفظي فيما بعده، ولكن هذا المعول موقع نحوي يحدد سياق بناء الجملة، قال الله تعالى: "وكفى بالله نصيرا".النبأ45، ومعناها كفى الله بالرفع على الفاعلية بحسب الموضع ولما دخلت الباء جلبت للفظ الكسرة"[14].

كما أن سيبويه يشير إلى مسألة العامل في قوله: "وزعم الخليل أن هذه الحروف عملت عملين: الرفع والنصب، كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت، كان أخاك زيد، إلا أنه ليس لك أن تقول، كأن أخوك عبد الله، تريد كان عبد الله أخوك، لأنها لم تعرف الأفعال،

---

[13]- ابن منظور، لسان العرب مادة عرب.

[14]- محمد خان، أصول النحو العربي، ص126.

ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في كان، فمن ثم فرقوا بينهما كما فرقوا بين ليس وما فلم يجروها مجراها، لكن قبل هي بمنزله الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال"[15].

ويقتضي جمهور النحاة منهج سيبويه ولا يكادون يحيدون عن نظرية العامل، بحيث خصها بعض النحاة بمؤلفات مستقلة مثل كتاب "العوامل" لأبي علي الفارسي، وكتاب العوامل المئة لعبد القاهر الجرجاني، وكتاب الهوامل والعوامل لأبي الحسين علي بن فضال المشاجعي وكتاب في العوامل للسيوطي همع الهوامع .

سار البصريون على هدي نظرية العامل وراحوا يؤسسون لها ويثبتون أحكامها وقرروا أنها قواعد مضطردة تقاس عليها كل الجزئيات قياسا مضبوطا وقد أولوا الشاذ وطرحوه من قواعدهم ومن الأمثلة قولهم إن العامل في المبتدأ هو الابتداء (عامل معنوي) وحقه الرفع والخرب مرفوع بالمبتدأ ومنهم من قال مرفوع بالمبتدأ أو بهما معا، أما الكوفيون فذهبوا إلى أن المبتدأ مرفوع بالخبر والخبر مرفوع بالمبتدأ فهما مترافعان.
واختار الفراء مذهب الأخفش في أن المضارع مرفوع بتجرده من الناصب والجازم.

ووقف الكسائي في صف البصريين في باب التنازع حيث يرى في مثل قولك وقف وقعد أحمد أن الفاعل للفعل الأول والفاعل الثاني محذوف ويذهب الفراء إلى أن الفاعل للفعلين فهما يعملان فيهما معا"[16].

3- أنواع العوامل: يرى ابن جني أن العوامل نوعان يقول: "ألا تراك إذا قلت: ضرب سعيد جعفرا، فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئا وهل تحصل من قولك ضرب إلا على اللفظ بالضاء والراء والباء على صورة فعل، فهذا هو الصوت، والصوت عمالا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل. وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا على ما يصحبه كمررت بزيد، وليت عمرا قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، وهذا ظاهر الأمر وعليه صفوة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث،

---

[15]- سيبويه، الكتاب،ج2، تح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص92.
[16]- محمد خان، أصول النحو العربي، ص128.

فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو المتكلم نفسه ولا شيء غيره وإنما قالوا لفظي ومعنوي من ظهرت آثار فعل المتكلم نفسه بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح"[17] فالعوامل على حسب قول ابن جني نوعان لفظي ومعنوي.

3-1-العوامل اللفظية: هي مجموعة الألفاظ والأدوات اللغوية التي تؤثر في الحركة الإعرابية للكلمات التالية لها في إطار التركيب يقول ابن الأنباري:"العوامل اللفظية في هذه الصناعة ليست متوترة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات. وإذا كانت العوامل في مكان الإجماع إنما هي أمارات ودلالات، فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر هاهنا"[18]، فهذا لتمييز هو التغير الإعرابي الناتج عن تأثير العوامل اللفظية باعتبارها تصبغ الكلمات بالحركات الإعرابية حسب نوع العامل.

3-2-العوامل المعنوية: تعد العوامل المعنوية المؤثرة في الحركة الإعرابية للجملة الاسمية (المبتدأ والخبر) "مرفوعا بالرغم من انتقاء وجود مؤثر يعمل فيه الرفع فقال النحاة: بأن عامل الرفع في المبتدأ عامل معنوي سموه الابتداء"[19]. فالفاعل المعني سيسند ويؤثر في أقوى التركيب العربية وهي الجملة الاسمية المتمثلة في المبتدأ والخبر، لذا كان هناك اختلاف كبير بين وجهات النظر بين أقوى المدارس النحوية المتمثلة في المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية:

فذهب "الكوفيون إلى أن الم يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان وذلك نحو: زيد أخوك وعمر وغلامك، لأنا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر والخبر لا بد له من مبتدأ ولا ينفك أحدهما من صاحبه ولا يتم الكلام إلا بهما.

وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء أما الخبر فاختلفوا فيه فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء.

---

[17]- ابن جني، الخصائص، ج1، ص106.
[18]- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص46.
[19]- التواتي بن تواتي، محاضرات في أصول النحو، ص275.

واحتجوا بأن قالوا إنما قلنا إن العامل هو الابتداء، وإن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة"[20].

4- وظيفة العامل: يؤثر العامل في بنية الجملة تأثيرا كبيرا بحيث "بمقدورنا أن نفهم أن العامل هو المؤثر في تغيير العلاقات بين الكلمات وهو الذي يضيف الجديد إلى هذه العلاقات ويؤثر في تشكيل المعاني النحوية. وقد ذكر الوارق (ت381هـ) إن الإعراب "لإفادة المعنى وهو زيادة على الاسم"، ويظهر تأثير العامل في تغيير العلاقات بين أجزاء الجملة التامة المفيدة في قول الرضي: "إن العامل في الاسم ما يحصر بواسطته في ذلك الاسم المعنى المقتضى للإعراب وذلك المعنى كون الاسم عمدة أو فضلة أو مضاف إليه عمدة أو الفضلة" وربما هذا هو الذي جعل النحاة يعدون الفعل أصلا في العمل ثم حملت عليه الأسماء والحروف العاملة وذلك لشبهها بالفعل أو لأنها تتضمن معناه أو لاختصاصها. وقد يكونوا رؤوا علاقات أسماء كثيرة ترجع في أصلها إلى الفعل لاقتضاء أمور عديدة: كفاعل يقوم به، و مفعول يقوم عليه، ومكان وزمان يتم فيهما، أو قد يقتضي ما يظهر أو يبين درجة الحدث ونوعه أو سببه، وعلى هذا ذهبوا إلى: أن الفعل يعمل في الفاعل والمفعول به والظرف والمفعول المطلق بأنواعه والمفعول لأجله، وفي الحال، أما الجار والمجرور فمتعلق بالفعل أو بما يشبه الفعل، آو بما يشبه الفعل، أو بما يفهم معنى الفعل أو شبهه، ثم إن العامل في المتبوع عندهم هو العامل في التابع نحو: مررت بزيد وعمرو، ورأيت زيدا وعمرا سواء كان التابع معطوفا أم نعتا أم توكيدا. أما البدل فبنية تكرار العامل"[21].

5- العامل النحوي وأقسام الكلم:

" قسم النحاة الكلم إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف.

-الفعل: يعمل متقدما ومتأخرا، مذكورا ومحذوفا، فهو أقوى العوامل يعمل في الأسماء الرفع والنصب.

---

[20]- المرجع السابق، ص275.

[21]- السعيد شنوقة، في أصول النحو العربي، ص191.

-الاسم: الأصل أن يكون معمولا لا عاملا. ويعمل لمشابهته الفعل أو لتضمنه معنى الحرف، أو لنيابته عنه.

-الحرف: لا يعمل إلا ما اختص بفعل أو اسم، فان تردد عليهما معا بطل عمله. والحروف منها ما يعمل لفظا معنى كحروف الجر ومنها ما يعمل لفظا كحرف الجر الزائد، وقسم ثالث يعمل معنى مثل (هل).

إن الأفعال اقوي العوامل اللفظية فهي أصول، وأسماء تحمل عليها إذا شابهتها. فالفرع اضعف من الأصل "فلا يقوى قوته، ولان مراتب الفروع بعد مراتب الأصول" ومما هو شائع الآن أن مسالة الأصل والفرع يميزها أن العلامة لا تدخل إلا على الفروع كعلامة التأنيث والجمع.

وقد صار للعامل النحوي أصول يحتكم إليها في إثبات الأحكام النحوية، وما يلابسها من خلافات تستند إلى ظاهرتي السماع والقياس، ومنها:

1-كل تغيير إعرابي سببه عامل:

ربط النحاة بين العلامة الإعرابية، والعامل المسبب لها، فالإعراب لا يكون إلا بعامل وسبب، فإن لم يظهر في التركيب قدروه. قال سيبويه: "وإذا أعملت العرب شيئا مضمرا لم يخرج عن عمله مظهرا في الجر والنصب والرفع، تقول: بلد، وتريد: ورب بلد، وتقول: زيدا، تريد: عليك زيدا، وتقول الهلال تريد: هذا الهلال، فكله يعمل عمله مظهرا".

2-العامل يحدد كيفية إعراب المعمول:

إذا كان العامل رافعا عرفت أن موضعه الرفع وان كان ناصبا حكمت بأن موضعه النصب...

3-غير العامل يعمل إذ شابه العامل:

إذا شابه اللفظ لفظا آخر أعطي حكمه بحسب قوة ذلك الشبه مثل تشبيههم (ما) الحجازية بـ(ليس) في نفي الخبر في زمن الحاضر عند الإطلاق.

4-قد يحذف العامل ويبقى عمله:

يحذف العامل إذا أغنت عنه القرائن، مثل وجوب حذف (أن) الناصبة للمضارع بعد واو المعينة كما ورد في قولهم: لا تأكل السمك وشرب اللبن.

5-رتبة العامل الصدارة:

الأصل أن يتقدم العامل على معموله. ولكن إذا كانت له أسباب القوة أمكنه العمل متقدما ومتأخرا مثل حجية البصريين في رفع المبتدأ للخبر لان العامل متقدم، وذهب الكوفيون إلى أنهما يترافعان، وهذا يقضي أن كون كل واحد منهما قبل الآخر، وذلك محال، وما يؤذي إلى الحال محال"[22].

إن نظرية العامل فكرة أصيلة نشأت في البيئة العربية واستقراء أصولها من خلال استقراء النصوص اللغوية العربية واستقراء من خلال الملاحظات التي أبداها علماء العرب على تغير الحركات الإعرابية وتأثير دلك على التركيب والمعنى.

[22]- محمد خان، أصول النحو العربي، ص 133.

الخـــــلاصـة:

من خلال هذا البحث نخلص إلى هذه النتائج:

1- أن علم أصول النحو علم قائم بذاته لما يتوفر عليه من أصول معرفية وأدوات منهجية واضحة.

2- أن علم أصول النحو يشتمل على مفاهيم كلية تحدد الإطار العام للعلم كالسماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال.

3- أن المفاهيم الكلية تتضمن على مفاهيم إجرائية مفتوحة يشتغل من خلالها المفهوم الكلى لاستيفاء إجراء الدراسة.

4- أن أصول النحو يشتمل على الآليات النصية والآليات العقلية مما يسمح لها بالتأصيل والتجدد وملاءمة الجديد للقديم.

5- لأصول النحو إجراءات عقلية للتوليد اللغوي والمتمثل في القياس.

6- أصول النحو معرفة منتظمة عبر تخصصية كاللغة والنحو وأصول الفقه وعلم الحديث وعلم الكلام والمنطق وغيرها.

وفي الأخير إن أصول النحو معرفة متنوعة يشتمل على علوم مختلفة للمادة اللغوية المكونة له، وهذا يتطلب بحثا ودرسا من لدن المهتمين بشؤون اللغة.

قائمة المصادر والمراجع

1- المصادر:

1- ابن جني (ت392هـ) ، الخصائص، تح محمد علي النجار، والهدى للطباعة والنشر، ط2، بيروت.

2- ابن الأنباري (ت577هـ) ، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تح سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط2، بيروت.

3-السيوطي (ت911هـ)، الاقتراح في علم أصول النحو، تح محمد حسن، دار الكتب العلمية، 1998.

2- المراجع:

4- تواتي بن تواتي، محاضرات في أصول النحو، دار الوعي، الجزائر.

5- تمام حسان، الأصول، عالم الكتب، 2000، القاهرة.

6- الجرجاني (عمر بن محمد)، التعريفات، تح محمد بن عبد الحكيم القاضي، دار الكتاب المصري، ط1، 1991 مصر.

7- الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، تح أبو ملحم، دار مكتبة الظلال،1993، بيروت.

8- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح مازن مبارك، والنقاش، ط3، 1979 بيروت.

9- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، 1987 بيروت.

10- السعيد شنوقة، في أصول النحو العربي، المكتبة الأزهرية للتراث، ط1، 2007

11- سيبويه، الكتاب، تح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة مصر.

12- الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، المكتبة العصرية، ط1، 2007 بيروت.

13- شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، ط1، القاهرة.

14- فصيح مقران، المنهل الجامع في أصول نظرية النحو العربي، الوسام العربي، ط 1 بيروت.

15- محمد خــان، أصول النحو العربي، منشورات مخبر اللسانيات، 2012، بسكرة.

16- ابن منظور، لسان العرب، تح خالد رشيد القاضي، دار اديسوفت، ط1، 2006 المغرب.

17- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب ط1 ،2006، القاهرة

18- ابن هشام أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار الجيل، ط5، بيروت.

فهرس الموضوعات

المحاضرة الأولى: مدخل إلى النحو وأصول النحو المصطلح والمفهوم.....1

المحاضرة الثانية: النشأة والمرجعيات.....8

المحاضرة الثالثة: أصول النحو: التأليف ورواده ابن جني، ابن الأنباري، السيوطي...15

المحاضرة الرابعة: السماع مفهومه وشروطه.....21

المحاضرة الخامسة: السماع ومصادره، القرآن الكريم والحديث الشريف.....27

المحاضرة السادسة: السماع ومصادره، الشعر والنثر.....34

المحاضرة السابعة: القياس النحوي وأركـانه المقيس عليه والمقيس 38

المحاضرة الثامنة: القياس النحوي وأركانه، العلة والحكم.....43

المحاضرة التاسعة: استصحاب الحال وموقف القدامى والمحدثين..... 49

المحاضرة العاشرة: الإجماع وأنواعه (إجماع الفقهاء والأصوليين، إجماع النحاة).....54

المحاضرة الحادية عشر: ظاهرة الإعراب.....58

المحاضرة الثانية عشر: الأصل والفرع، أصل الوضع أصل القاعدة، العدول عن..... 62

الأصل.

المحاضرة الثالثة عشر: الاجتهاد وموقف والعلماء..... 70

المحاضرة الرابعة عشر: نظرية العامل.....73

الخلاصة.....79

قائمة المصادر والمراجع.....80

فهرس الموضوعات..... 83